السنة الأولى • العدد 8 • سبتمبر 2015

رؤى مصرية
Egyptian Visions

تحليلات متخصصة وحوارات

أفريقيا: واقع متحول وأدوار متنافسة



نساء من الصومال

تصدر عن:
مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية
الأهرام

السنة الأولى • العدد 8 • سبتمبر 2015

رؤى مصرية
Egyptian Visions

تحليلات متخصصة وحوارات

سلسلة شهرية تُعنى بتقديم تحليلات متخصصة حول الظواهر والقضايا المصرية فى المجالات المختلفة، إضافة إلى الأحداث الإقليمية أو الدولية ذات الصلة أو التأثير على مصر. وذلك من خلال رؤى ووجهات نظر مصرية.

تصدر عن:
مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية
Al-Ahram Center for Social and Historical Studies

عن مؤسسة:
الأهرام

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
2015/24210

شارع الجلاء، القاهرة 11511
جمهورية مصر العربية
هاتف: 27705331-2-20+
فاكس: 27705533-2-20+

طبع بمطابع الأهرام، قليوب

الآراء الواردة في المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن رأي «رؤى مصرية»، ولا عن رأي «مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية».

المحتويات

أفريقيا: واقع متحول وأدوار متنافسة

هذا العدد

تشهد الساحة الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات داخلية عميقة، بدأت بتعرض دول القارة للموجة الثالثة من التحول الديمقراطى، وشروع العديد من دول القارة فى التخلى عن حكم الحزب الواحد، وعن الحكومات العسكرية التى أعقبت الاستقلال منذ ستين يات القرن الماضى، وقد جاء هذا التحول فى سياق تطلع أفريقيا إلى تحقيق التنمية والخروج من إرث الأزمات المعقدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى خلفتها تلك الحكومات. لكن خرجت أفريقيا من تلك الحالة؛ لتخضع إلى إملاءات المنظمات الدولية، التى فرضت على دول القارة برامج اقتصادية وسياسية أحدثت تحولات مهمة فى بعضها، وتركت أخرى تعانى من الأزمات والصراعات، وقد كان ذلك من دوافع البحث عن تطوير مشروع تكامل على مستوى القارة لإيجاد حلول من الداخل لهذا الواقع المأزوم.

ورغم ما تتيحه أفريقيا من فرص واعدة، فإن حالة الضعف التى تعانى منها دولها، قد جعلتها عرضة لتهديدات ومخاطر متعددة، تضر أقاليمها المختلفة، بداية من تصاعد موجات الإرهاب، الذى أخذ يفرض نفسه على الواقع الأفريقى مستفيدًا من انهيار الدولة فى بعض مناطق وأقاليم القارة، ومرورًا بانتشار تجارة السلاح والمخدرات، والاتجار فى البشر، والأنشطة غير المشروعة..إلخ

ليس هذا فحسب بل إن الوضع الدولى المستجد بعد هيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، قد أحدث تحولات جوهرية على مستوى القارة الأفريقية من حيث انهيار التحالفات القديمة، والدخول فى أنماط جديدة من التحالفات الدولية والإقليمية ، وتوزيع الأدوار. وكون أفريقيا أرضًا خصبة لعديد الفرص والاستثمارات بحكم مواردها الطبيعية وأسواقها المفتوحة، بجانب أهميتها الإستراتيجية والسياسية بحكم موقعها الجغرافى، فإنها فتحت شهية القوى الدولية الكبرى فى النظام الدولى وكذلك القوى الصاعدة ، فضلا عن القوى الاستعمارية السابقة ، إلى الاندفاع نحو إفريقيا وفق رؤى إستراتيجية لتعظيم المكاسب وتوسيع النفوذ. وفى هذا السياق تتناول مجلة "رؤى مصرية" فى عددها الثامن هذا الواقع المتحول على مستوى القارة ، وفى القلب منه مصالح مصر، بجانب أدوار القوى الدولية والإقليمية المتنافسة على مستوى القارة.

المحرر

محتويات الأعداد السابقة

مصر وأفريقيا: مصالح حيوية وتحديات صعبة

د. حمدى عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة



فى أكتوبر عام 1989 قال رئيس الوزراء الصينى دينج هيسياو بينج أثناء اجتماعه مع الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون :"إن أمريكا دولة قوية، بينما الصين دولة ضعيفة تعرضت للظلم . ومع ذلك فإنه من المستحيل أن تستجدى الصين أحدا. وعليه لن يستجدى الشعب الصينى إلغاء العقوبات (الأمريكية)، وإن ظلت باقية مائة عام. إذا لم تحترم الصين نفسها فلن تقوى على النهوض أبدا، ولسوف تضيع كرامتها، وتذهب أدراج الرياح".

يؤكد موقف رئيس الوزراء الصينى على أن مصالح الدولة الوطنية لا تتمثل فقط فى الجوانب المادية، وإنما تشمل أيضا الجوانب القيمية والمعنوية بشكل عام. ولا شك أن هذه المقدمة تطرح أهمية تحديد، والتوافق على، المصالح المصرية فى أفريقيا فى ظل تحولات النظام الدولى والإقليمى من ناحية أولى، وكيف يمكن الدفاع عنها فى ظل تصاعد التهديدات والمخاطر المرتبطة بها بشكل غير مسبوق من ناحية ثانية.

والملاحظة الواجبة فى هذا السياق ترتبط بتحديد ماهية مفهوم المصلحة الوطنية؛ إذ على الرغم من أن الجميع يتحدث عنه فى مختلف حوارات السياسة الخارجية، وكأنه حقيقة مسلم بها فإنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه. وربما يعنى ذلك عدم علمية هذه الحوارات التى تعيد إلى الأذهان قصة العميان والفيل، أو إشكالية الاقتراب الجزئى من الظاهرة محل الدراسة. وعلى أية حال فإن المفهوم الذى يعنينا هنا ليس طبقيا أو مرتبطا بالنخبة الحاكمة فى فترة معينة، وإنما هو يعبر عن مصالح عموم الشعب المصري. وعليه فإن المصلحة الوطنية بهذا المعنى ترتبط بمجمل الحاجات المشتركة المادية والمعنوية للمصريين جميعا. فمن الناحية المادية توجد حاجة إلى الأمن والتنمية، ومن الناحية المعنوية توجد حاجة إلى نيل الاحترام والمكانة وسط المجتمع الإقليمى والدولي.

أولا: مصالح مصر الحيوية فى أفريقيا

على الرغم من تنوع وتعدد تصنيفات المصلحة الوطنية سواء من حيث النطاق، أو الأهمية، أو التغير، والاستمرار، فإننا سوف نقتصر هنا على تحديد المصالح المصرية الحيوية فى أفريقيا، والتى ترتبط بحياة المصريين، وأمن دولتهم، واستقرار نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعي. وبناء على ذلك نستطيع الحديث عن سبع مصالح كبرى على النحو التالي:

1 - تأمين مياه النيل

لقد أسهم نهر النيل فى تشكيل الحضارة المصرية منذ القدم، وعليه فقد أضحى شائعا فى الإدراك المصرى العام أن من يتحكم فى النهر يتحكم فى حياة الدولة المصرية بأسرها. يعنى ذلك أن الحفاظ على نسبة تدفق مياه النيل كما هى مقدرة عند أسوان، وفقا للاتفاقات الدولية الحاكمة، والتى تشكل النظام القانونى لنهر النيل يعد مصلحة وطنية حيوية لا يمكن التفريط فيها. يعنى ذلك أن أزمة نهر النيل الحالية ليست مجرد خلاف سياسى أو فني، وإنما هى ذات طبيعة استراتيجية بالغة، وتضر بالأمن القومى المصري. وعلى سبيل المثال فإن كلا من اتفاقية عنتيبى وسد النهضة الأثيوبى قد يؤديان إلى تقليل حصة مصر من المياه بنحو 19 مليار متر مكعب. يعنى ذلك أن مصر لا تملك ترف المرونة فى خيارها التفاوضى مع دول المنبع، وعلى رأسها أثيوبيا.

لقد ظل مبدأ أمن حوض النيل، وليس فقط تأمين تدفق المياه أحد المبادئ الحاكمة فى منظومة الفكر الجيوسياسى المصرى منذ القدم. وقد كان هذا المبدأ ولا يزال يعنى ضرورة التحرك للقضاء على أى مصادر للخطر، أو التهديد يترتب عليها الإضرار بهذا المبدأ العتيد. ولا يخفى أن أساس هذا التهديد يرتبط بحقيقة أن منابع النيل تأتى من خارج كل من مصر والسودان. حيث منابع هضبة الحبشة فى إثيوبيا والمنابع الاستوائية.

2- أمن البحر الأحمر

ارتبط أمن مصر القومى تاريخيا بأمن البحر الأحمر الذى يستمد أهميته الإستراتيجية من موقعه الجغرافى بحسبانه حلقة اتصال بين الممرات المائية الدولية. كما أنه يتحكم عبر بوابة باب المندب بحركة الملاحة والتجارة الدولية المتجهة والقادمة من أوروبا عن طريق قناة السويس. وقد كانت الدول المشاطئة للبحر الأحمر عربية باستثناء الموانئ الإريترية. ومن جهة أخرى فقد أدركت إسرائيل، ولا تزال، خطورة البحر الأحمر. ولنتذكر أن بن جوريون فى حرب 1948م أصدر تعليماته لموشى ديان بأن يضحى بأى شيء فى سبيل موطئ قدم على شاطئ البحر الأحمر. وقد حدث بالفعل أن حصلت إسرائيل على ميناء إيلات. ومن الجلى أن الدولة العبرية تصبح بدون هذا المنفذ البحرى وقد انقطعت الصلة بينها وبين أفريقيا وآسيا، ولعلها اكتشفت هذه الحقيقة فى حرب 1973م عندما تم إغلاق باب المندب فى وجهها. ونظرا لوجود النفط فى منطقة الخليج العربى وتزايد حركة التجارة الدولية من الصين وشرق آسيا تجاه أوروبا عبر قناة السويس فقد أضحى البحر الأحمر أحد مناطق التوتر الملتهبة فى دائرة التنافس الدولى زمن الحرب الباردة وما بعدها. وقد أفضت عمليات إعادة التشكيل الجيواستراتيجى للمنطقة الخاصة بإقليم البحر الأحمر وشرق أفريقيا إلى بلورة أربعة مشروعات أمنية على الأقل تمثل كل منها تحديا للمصالح المصرية. المشروع الأول: تطرحه إسرائيل التى تحاول جاهدة منذ قيامها منع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية. إنها تحاول من خلال أدواتها السياسية والعسكرية النفاذ إلى دول الأركان المحيطة بباب المندب وشرق أفريقيا، وهو ما يمكنها من الالتفاف على مصر عبر بوابة الجنوب. أما المشروع الثاني: فتطرحه إيران، والذى ظهر بجلاء فى الأزمة اليمنية من خلال دعم طهران للتمرد الحوثي.. ويطرح المشروع الأثيوبى بتواجده العسكرى فى الصومال واستيعابه إقليم أرض الصومال وتغلغله فى جيبوتى تحديا للسياسة المصرية . فأثيوبيا الناهضة تريد تأمين وصولها إلى البحر الأحمر بأى ثمن. ويبدو أن الوجود الغربى، ولا سيما الأمريكى فى المنطقة بحجة محاربة القرصنة والإرهاب يمثل عبئا ثقيلا على الرؤية الاستراتيجية المصرية لتأمين البحر الأحمر. يعنى ذلك كله ضرورة النظر إلى أمن البحر الأحمر باعتباره شأنا عربيا أفريقيا خالصا، والوقوف أمام محاولات تدويله بهدف إضفاء الطابع الشرعى على مصالح دول أخرى من خارج الإقليم.

3- أمن السودان

على الرغم من الأهمية الإستراتيجية للسودان باعتبارها امتدادا حيويا للدولة المصرية، فإنه كان ولا يزال يمثل سلاحا ذا حدين، حيث يمكن فى حالة التعاون أن يكون منفذا للدفاع عن مصالح مصر المائية والاقتصادية والأمنية بشكل عام، أما فى حالة التنافس والعداء فإنه يضيف إلى رصيد التحديات التى تواجهها مصر عبئا جديدا. لقد كانت الشراكة بين مصر والسودان مثيرة للجدل بفعل تسييس العلاقات وتناقضات رؤى النخب الحاكمة فى البلدين على مر السنين. ومن المعلوم أن علاقة مصر مع السودان تعود إلى العصور القديمة. ففى القرن التاسع عشر تمكنت مصر من فتح وضم ما بات يعرف باسم السودان، كما أنها كانت شريكا أصغر فى فترة الحكم الثنائى الأنجلو مصرى للسودان (1899-1956). وقد مكن ذلك كله مصر من التأثير على مجريات الأحداث فى السودان بشكل ملحوظ.

ولم تكف مصر عن ممارسة هذا التأثير حتى بعد استقلال السودان عام 1956. بيد أن هذا التأثير المصرى تضاءل كثيرا خلال عقد الثمانينيات، ولا سيما خلال فترة حكم الصادق المهدى (1986-1989). وقد أسهمت ثلاثة عوامل كبرى فى خلق معضلة حقيقية أمام السياسة المصرية فى القرن الأفريقى وحوض النيل. وتتمثل هذه العوامل في: صعود الإسلاميين وسيطرتهم على الحكم فى الخرطوم منذ انقلاب عمر البشير عام 1989، وزيادة القوة الاقتصادية للسودان بعد اكتشاف النفط فى أراضيه، وانفصال جنوب السودان بما يعنيه من إعادة تشكيل الوضع الجيواستراتيجى فى منطقة حوض النيل. وعليه فقد أضحى لزاما على صانعى السياسة المصرية والدبلوماسيين التعامل مع هذه التحديات المتصاعدة، والتى تعبر عن وجود أولويات متضاربة، وتناقضات أساسية فى وضع مصر الإقليمي، بالإضافة إلى محورية الإبقاء على علاقة جيدة مع جميع الأطراف فى السودان. ولعل ذلك كله يدفع مصر إلى إعادة تشكيل سياستها الخارجية من أجل تحقيق التوازن بين الاحتياجات والمصالح الوطنية من جهة، والعلاقات مع دول الجوار المباشرة، بما يحافظ على دورها كقوة إقليمية كبرى من جهة أخرى. يعنى ذلك أن مصر لا تمتلك ترف الوقوف على الحياد إزاء التطورات والتفاعلات التى يموج بها المشهد السودانى وجواره الأفريقي.

4- أمن إقليم الساحل والصحراء

يمكن القول إن اعتبار أمن هذا الإقليم من المصالح المصرية الحيوية يمثل تحولا استراتيجيا يعبر عن إعادة صياغة المشهد الجيوستراتيجى للمنطقة؛ فالإقليم الذى يضم الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، والتى تشمل: السنغال، وغامبيا، ومالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، ونيجيريا، وشمال الكاميرون، وتشاد، والنيجر، يعد من المناطق الأقل نموا فى العالم حيث يعانى سكانه من الفقر وتردى الأوضاع المعيشية. وطبقا للتقديرات الأممية فى عام

7- تعزيز المكانة الإقليمية

تعد اعتبارات الدفاع عن استقلال الدولة، واحترام سيادتها، وتحقيق المكانة الإقليمية والدولية لها من أبرز المصالح الوطنية الحيوية. وفى الحالة المصرية تساعد عوامل المكان والسكان ومكونات التفاعل الثقافى والحضارى على أن تكون مصر دولة محورية فى إقليمها العربى والأفريقي.

وتظهر الخبرة التاريخية أن مصر كانت فى معظم الحالات تمارس دورا قياديا فى محيطها الأفريقي، حيث كانت دوما مقارنة بجيرانها هى الأقوى تأثيرا ونفوذا . ونظرا لهذه القوة النسبية كانت تمتلك قدرة التأثير على مجريات الأحداث فى دول الجوار، وتتحكم فى مسار التطورات إلى حد كبير فى إقليمها. وتعزى أهمية الدولة المحورية فى سياقها الإقليمى إلى أنها تمثل بارومتر التأثير الإيجابى والسلبى على المنطقة المجاورة برمتها.

ثانيا: المصالح المصرية وتحديات الواقع المتحول

لقد خضعت المنطقة الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة لتحولات فارقة؛ حيث شهدت عمليات إعادة هندسة جيواستراتيجية لم يسبق لها مثيل. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل القوى والتحالفات الإقليمية والدولية، وظهور قوى جديدة، وتراجع قوى أخرى قديمة، بل انهيار بعض الدول، وخضوعها للتقسيم القانونى أو الواقعى كما حدث فى السودان والصومال. ولا شك أن ذلك كله يؤثر يقينا على مجمل المصالح المصرية الحيوية فى أفريقيا، وهو ما يعنى ضرورة تبنى صيغ وأدوات جديدة للحفاظ عليها والدفاع عنها. ولعل من أبرز هذه التحولات ما يأتي:

1 - معارك التكالب الثالث

ثمة تدافع دولى من أجل اكتساب الثروة والنفوذ فى أفريقيا، ولاسيما بعد انهيار منظومة "توافق واشنطن" وفكر المشروطية السياسية المرتبط بها؛ فقد ظهرت قوى جديدة مثل: الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، بالإضافة إلى القوى الاستعمارية السابقة، والولايات المتحدة، وجميعها تحاول من خلال آليات التجارة والمنتديات الاقتصادية تعظيم مصالحها فى القارة الأفريقية الصاعدة. كما أن انفتاح الأسواق الأفريقية على قوى إقليمية مثل: تركيا، وإيران، وإسرائيل يوفر مناخا تنافسيا بالغ الصعوبة لمصر. ولعل ذلك كله يفرض ضرورة إصلاح الإطار البيروقراطى القديم لمؤسسات السياسة الخارجية، والذى عانى طويلا من سنوات العزلة والانكفاء على الذات.

2 - الصعود الأفريقي

ثمة مؤشرات تؤكد على أن القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرنا أفريقيا.وطبقا للغة الأرقام والمؤشرات فقد شهدت أفريقيا زيادة فى الدخل الحقيقى بنسبة تتجاوز (30٪)، وهو ما يصحح التراجع الذى شهدته بلدانها خلال العقدين السابقين. كما تبلغ نسبة النمو المتوقعة فى إجمالى الدخل القومى نحو (6٪) خلال السنوات العشر القادمة. ويوجد فى أفريقيا سبعة دول تعد بين الدول العشر الأسرع نموا من الناحية الاقتصادية فى العالم.

وعلى الرغم من محدودية التبادل التجارى بين مصر وأفريقيا؛ حيث بلغ إجمالى التجارة بين مصر والدول الأفريقية الأخرى فى عام 2013 نحو 2.7 مليار دولار فقط، فإن التوجه العام بدأ فى التغير لنجد أن حجم هذا التبادل قد بلغ نحو (977) مليون دولار فى الربع الأول من عام 2015. ووفق مصادر وزارة التجارة والصناعة المصرية، من المتوقع أن تزيد صادرات مصر إلى بقية أفريقيا لتصل إلى 5 مليارات دولار فى غضون ثلاث سنوات. وقبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية فى شرم الشيخ، قامت مصر بتعزيز مكانتها التجارية من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقات الثنائية مع عدد من الدول الأفريقية.

3 - ظهور قوى إقليمية غير عربية

ثمة محاولات غربية وأمريكية بالأساس لإعادة تشكيل الخريطة الجيوستراتيجية لكثير من الأقاليم المتوترة ومن بينها شرق أفريقيا. ولعل ذلك يهدف إلى قيام قوى إقليمية جديدة تتولى بالإنابة إدارة شئون الأقاليم المتواجدة فيها. ولعل ما يحدث فى شرق أفريقيا هو استكمال لهذا المنطق التفكيكي. فأثيوبيا لديها دور مؤثر فى نطاق جماعة "الإيجاد"، وتقوم بدور محورى فى كل من الصومال وجنوب السودان، فضلا عن مكانتها التاريخية المرتبطة بالعمل الأفريقى المشترك. ويمكن فهم هذا الصعود الأثيوبى المدعوم أمريكيا وغربيا من الموقف المتعنت التى تتخذه أديس أبابا فى مفاوضات سد النهضة مع مصر. إذ على الرغم من الموقف المصرى الداعم للتوصل لحل تفاوضى يراعى مصالح جميع الأطراف وفقا لقاعدة " لا ضرر ولا ضرار" فإن أثيوبيا لا تزال تعتمد على إستراتيجية الخداع والمماطلة. علينا أن ندرك تماما أن أثيوبيا التى تتمتع بدعم غربى تتصرف بحسبانها قوة إقليمية كبرى. ولا شك أن هذا التحول، ولو على مستوى مدركات صانع القرار الأثيوبي، يفرض علينا إعادة النظر فى الاستراتيجيات المتبعة، والتفكير فى أدوات جديدة للمناورة، والتفاوض بما يحافظ على كل من المكانة والمصالح فى آن واحد.

4 - تحدى الإرهاب والتطرف الفكري

لقد شهدت أفريقيا طبقا لمؤشر الإرهاب العالمى فى عام 2014 تصاعدا ملحوظا فى عدد الهجمات الإرهابية. وتعد جماعات بوكوحرام، والشباب المجاهدين، وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى أخطر الشبكات الإرهابية فى

2012 فإن نحو 18 مليون من سكان الساحل يعانون من خطر المجاعة، كما أن نحو ثمانية ملايين شخص فى حاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة. وباعتقادنا أن عملية الهرولة الغربية للتدخل فى شمال أفريقيا، وإقليم الساحل تعبر عن الرغبة فى الهيمنة، والحفاظ على النفوذ فى هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوإستراتيجية الكبرى، وهو ما يمثل تحديا أمنيا جديدا للدولة المصرية. ونستطيع الإشارة إلى ثلاثة متغيرات أساسية أسهمت فى إحداث هذا التحول فى الفكر الاستراتيجى المصري: أولها: سقوط نظام معمر القذافى فى ليبيا أواخر 2011، وهو ما أدى إلى تدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود إلى الساحل والصحراء . وثانيا: الصراع التاريخى بين جماعات البربر، والطوارق، وحكومات بعض دول الساحل الأفريقي، وهو الصراع الذى اتخذ شكل حركات التحرر الوطنى فى شمال مالى. أما المتغير الثالث فإنه يرتبط بالأزمة المالية والاقتصادية التى عانت منها أوروبا، وأدت إلى تبنى سياسات تقشف قاسية فى بعض الدول، وهو الأمر الذى دفع بأفريقيا الغنية بثرواتها الطبيعية لتصبح المنفذ والملاذ للأوروبيين، ولا سيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوى الاقتصادية الصاعدة فى النظام الدولى مثل: الصين، والهند، وروسيا. وقد جاء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الأفريقية متأخرا نسبيا، وفى إطار شعار الحرب على الإرهاب الذى رفعته الإدارة الأمريكية فى مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر . ويطرح الاتحاد الأوروبى نمطا آخر للتدخل العسكرى فى الساحل الأفريقى من خلال دعم القوات الوطنية فى بلدان المنطقة من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وهى مخاطر تستهدف بشكل مباشر الأمن الأوروبي .

أين مصر من كل هذا الذى يحدث على أطراف حدودها الغربية؟

5- المصالح الاقتصادية

يشكل التوجه المصرى جنوبا صوب باقى الدول الأفريقية بهدف تشجيع التجارة، وحركة الاستثمارات أحد الركائز الكبرى لبناء النهضة المصرية الحديثة. وللأسف فإن حجم التجارة مع هذه الدول عبر السنوات العشر الأخيرة لا يتجاوز 3%. فقد انخفضت على سبيل المثال قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة بنحو 8.1%. وعلى أية حال فإن تحديات ما بعد ثورتى 25 يناير و30 يونيو فى مصر، ولا سيما العجز المالى وركود الإنتاج المحلى، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى تراجع قطاعات السياحة والاستثمار تفرض علينا ضرورة تنمية علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع أفريقيا. ولعل الأزمة المالية التى تعانى منها دول منظمة التعاون والتنمية، والتى كانت تشكل الشريك التجارى الرئيسى لمصر يشجع على هذا التوجه صوب أفريقيا واعتباره حيويا للنهوض المصرى. ولا شك أن أحد التطورات الإيجابية بالنسبة لمصر، وتحركها جنوبا يتمثل فى توقيع زعماء أفارقة يمثلون ستة وعشرين بلدا أفريقيا أثناء اجتماعهم فى منتجع شرم الشيخ فى العاشر من يونيو 2015 اتفاقا تاريخيا لإطلاق منطقة تجارة حرة تمتد على طول القارة من"الكاب إلى القاهرة". وتتألف منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)، من ثلاثة تكتلات اقتصادية كبرى فى أفريقيا هى على النحو التالي: تجمع شرق أفريقيا (EAC) الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى (سادك)، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) . ومن المعلوم أن عدد سكان هذه التجمعات الثلاثة مجتمعة يبلغ حوالى 625 مليون شخص، كما يصل الناتج المحلى الإجمالى العام أكثر من تريليون دولار. ولا يزال من المتعين إقرار الاتفاق من قبل البرلمانات الوطنية للبلدان المعنية قبل أن يصبح سارى المفعول. ومع ذلك، فإن هذه الصفقة التاريخية تمتلك أهمية كبرى لسببين أساسيين، أولهما أنها تمثل إنجازا بارزا فى عملية التكامل الاقتصادى فى أفريقيا نحو تحقيق هدف طويل الأجل، وهو إقامة السوق المشتركة الواحدة . وثانيا لأنها تعلن بشكل مؤسسى عن عودة الارتباط بين مصر والدول الإفريقية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذى قد ينظر إليه فى عموم القارة على أنه مؤسس الناصرية الجديدة فى أفريقيا.

6- الرابطة الثقافية

لا شك أن الموقع الجغرافى لمصر الذى يتسم بمسحة من عبقرية المكان التى حدثنا عنها الراحل جمال حمدان جعلها حلقة اتصال بين عوالم ثلاثة هى العروبة، والأفريقانية، والإسلام. وقد تراكمت العلاقات الثقافية والحضارية بين مصر وأفريقيا على مر العصور منذ الدولة القديمة، ومرورا بالعصرين المسيحى والاسلامى وحتى اليوم. على أن المصالح الثقافية والحضارية لمصر، والتى تساعد على دعم الجاذبية الثقافية لمصر فى أعين الأفارقة قد شهدت مراحل مد وجذر خلال الفترة الحديثة. فمصر الناصرية أولت اهتماما بالغا بهذه المصالح الثقافية فى حين تم إهمالها فى عهد الرئيس السادات، الذى اتجه شمالا صوب الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، أما فى ظل نظام مبارك فقد انعزلت مصر كليا عن محيطها الأفريقي. وعلى أية حال فإن أحد جوانب هذه المصالح يتمثل فى الاهتمام بالكتلة الإسلامية فى غرب أفريقيا، وتعزيز دور الأزهر، ورسالته الحضارية هناك. أضف إلى ذلك الاهتمام بأثيوبيا، ومنطقة شرق أفريقيا؛ حيث يمكن الاستفادة من تأثير الكنيسة المصرية هناك.

التكامل الإقليمى فى أفريقيا

د. سماح المرسى

أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة



قضية الوحدة الإفريقية تعد محطة انطلاقة مهمة فى الفكر السياسى والاقتصادى الإفريقى الحديث، لهذا حرصت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها ومن بعدها الاتحاد الإفريقى على تشجيع قيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية وذلك رغبة من القادة الأفارقة فى توازى المسار الاقتصادى للوحدة والتعاون مع مسار العمل السياسى المشترك باعتبارهما يدعمان بعضهما البعض.

منذ ستينيات القرن الماضي وضع الاقتصادي Bela Belassa (1965) تصورا لمراحل التكامل الإقليمي وفقا للتسلسل التالي:

1- منطقة التجارة التفضيلية (حيث تقوم دول التكتل بتخفيض التعريفات الجمركية فيما بينها).

2- منطقة التجارة الحرة (حيث تقوم دول التكتل بإزالة كافة أشكال القيود التعريفية وغير التعريفية فيما بينها).

3- اتحاد جمركي (حيث يتم توحيد التعريفة الجمركية التي تفرضها دول التكتل على العالم الخارجي).

4- السوق المشتركة (يتم من خلالها انتقال العمالة ورأس المال بحرية داخل التكتل، وتجانس في سياسات سعر الصرف والسياسات المالية والنقدية).

5- اتحاد نقدي (يتم إنشاء بنك مركزي موحد يُناط به إصدار العملة الموحدة للتكتل، ومن ثم يحدث توحيد في السياسات النقدية والاقتصادية عموما).

أولا: عرض لأهم التكتلات الإقليمية في القارة مع توضيح لعدد الدول الأعضاء بها

هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية تنتشر في ربوع القارة الأفريقية، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتفعيل التبادل التجاري، وكذا تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسى، وتركز تلك التكتلات جهودها على الاهتمام بالبنية الأساسية، والنهوض بالقطاع الخاص، وعمليات التمويل، والاهتمام بقضايا البيئة وغيرها من القضايا الإقليمية.

وتتناول هذه الورقة تقييما للتكتلات الإقليمية بالقارة الأفريقية من خلال المحاور الخمسة التالية:

1- الساحل والصحراء (سين – صاد): يضم هذا التكتل29 دولة ممتدة من الساحل الشمالي للقارة حتي الصحراء الكبرى الأفريقية.

2- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا): ويضم هذا التكتل 19 دولة تمتد ما بين الشرق والجنوب الأفريقى، بالإضافة إلى كل من مصر وليبيا من الشمال.

3- جماعة شرق أفريقيا : تضم في عضويتها 5 دول من الشرق الأفريقى.

4- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(الايكاس): يضم هذا التكتل 10 دول تنتمي إلى إقليم وسط أفريقيا.

5- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس): ويضم هذا التكتل 15 دولة من دول غرب أفريقيا.

6- السلطة الحكومية للتنمية (إيجاد): ويضم هذا التكتل 7 دول من دول القرن الأفريقى.

7- الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي (سادك): ويضم هذا التكتل 15 دولة من دول الجنوب الأفريقى.

8- اتحاد المغرب العربي

ثانيا: مراحل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية

لقد وقع رؤساء الدول والحكومات على الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية – اتفاقية أبوجا- والتي تمثل الدليل لمبادئ وأهداف القارة، وإطار عمل لدعم أجندة التكامل ، وتتمثل الفكرة الرئيسية في أن تكون الجماعة جزءا مكملا للاتحاد الأفريقي ، حيث يتم الإعلان عن قيامها من خلال 6 مراحل، تستغرق 34 عاما تبدأ من عام 1994، ويتم الإعلان عن قيامها عام 2028، وذلك على النحو التالى:

أفريقيا، والتى أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص خلال العامين الماضيين. ويبدو أن بوكوحرام أضحت تشكل خطرا إقليميا حقيقيا، حيث باتت تهدد أمن كل من الكاميرون، والنيجر، وتشاد، ونيجيريا. وقد قتل نحو ثلاثة عشر ألف شخص، وشرد نحو مليون آخرين، جراء عنف بوكوحرام منذ عام 2009. وفى كينيا تصاعدت حدة هجمات جماعة الشباب المجاهدين الصومالية؛ حيث قتل نحو (500) شخص مدنى ونحو (300) من مسئولى الأمن منذ عام 2010.

وتظهر الرؤية الجهادية لإعادة غزو أفريقيا التمييز بين ثلاثة أقاليم كبرى يسهل اختراقها لإقامة الإمارة الأفريقية التابعة للدولة الإسلامية. وطبقا للأدبيات المعلنة فإن هذه الأقاليم هي: أرض الكنانة (تشمل مصر)، وبلاد المغرب (وتشمل شمال وغرب أفريقيا)، وبلاد الحبشة (وتشمل القرن الأفريقي، وبعض مناطق وسط أفريقيا) .يعنى ذلك أن الجبهة الأفريقية لدولة الخلافة تشمل الكتل الإسلامية الكبرى فى النصف الشمالى للقارة، وهى تضم نيجيريا، وغانا، وغينيا، وبوركينافاسو، ومالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ودولتى السودان، وأثيوبيا، وأوغندة، وكينيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا . ولعل ذلك كله يفرض علينا ضرورة ربط المصالح المصرية بأمن ثلاثة أقاليم كبرى فى أفريقيا هى الساحل، والصحراء، وغرب أفريقيا، والقرن الأفريقي.

ثالثا: المصالح المصرية وعجز الإطار والأدوات

إن تحولات الواقع الأفريقى تفرض علينا ضرورة إعادة الاعتبار مرة أخرى لمنظور القوة الناعمة المصرية وإعادة هيكلة أجهزة ومؤسسات التعامل الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدنى المعنية بالتعامل مع أفريقيا. وعلى الرغم من الهزة الكبيرة التى أحدثها نظام السيسى فى بنية النظام القديم مثل تأسيس الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية وكذلك وحدة أفريقيا فى مجلس الوزراء، فإن ذلك كله لم يستطع أن يغير من عقلية الوهن التى عانينا منها طويلا. ولعل من المفيد فى هذا السياق دراسة الخبرة السابقة وتجارب الدول الأخرى مثل: الصين، والهند، وتركيا. وربما يكون من الأنسب فى هذه المرحلة إنشاء منتدى مصرى أفريقى من أجل إقرار خطط العمل الكبرى، وضمان آليات التنفيذ. وعلى المستوى الثنائى فى العلاقات المصرية الأفريقية لا بد من إعادة النظر فى طبيعة عمل البعثات الدبلوماسية المصرية بما يضمن تطوير أدائها، وإسهامها فى تحقيق التوجه المصرى الجديد.

بيد أن عجز الإطار والأدوات يرتبط بغياب الرؤية. فالتحدى الكبير الذى يواجه تأمين المصالح الحيوية لمصر فى أفريقيا يتمثل فى ضرورة صياغة رؤية استراتيجية جامعة لهذه المصالح، وكيفية تحقيقها فى ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتى أفضت إلى تغيير المشهد الجيواستراتيجى فى دول الجوار الجغرافى لمصر. ولكيلا تكن هذه الحركة الدءوبة للدبلوماسية المصرية فى أفريقيا منذ مجيء الرئيس السيسى موسمية يمكن لها أن تنفض مثلما يحدث فى الموالد والمناسبات العامة، لا بد من وجود إطار فكرى حاكم. ولعله من المناسب هنا أن نتحدث عن إصدار رسمى يحدد أهداف وأولويات وأدوات السياسة المصرية فى أفريقيا. وبدهى أن مصر ترتبط بأفريقيا من خلال شبكة المصالح التى ذكرناها آنفا، والتى يمكن أن تزداد وتنمو عبر آليات متعددة. ومن المهم الإيمان بوجود تراث تاريخى وحضارى مشترك يمكن البناء عليه بحيث نصل إلى بناء شراكة جديدة فى مواجهة النظام العالمى الراهن.

ولننظر على سبيل المثال أمثلة هدر الإمكانية فى الحالة المصرية. فالأزهر الشريف لا يزال يستقبل نحو 65 فى المئة من الطلاب الوافدين من أفريقيا. كما أن 75 فى المئة من المبعوثين الأزهريّين إلى العالم يذهبون إلى أفريقيا . ومع ذلك فإن هذه الجهود لا تعبر عن رؤية موحدة لتحقيق المصالح المصرية الحيوية فى الدول الأفريقية. وعوضا عن أن يصبح عالم الأزهر الموفد إلى أفريقيا أداة لكسب عقول وقلوب الأفارقة ينتهى به الأمر ليصبح عبئا على الميزانية الحكومية.

وعلى أية حال فإنه بالرغم من التحديات السابقة التى تواجهها كل من مصر وأفريقيا فإن فرص ومحفزات التعاون اليوم هى أكثر من أى وقت مضى. وثمة اعتبارات ثلاثة ذكرناها آنفا تعجل بضرورة بناء الشراكة المصرية الأفريقية الجديدة وهي: أولا: النهوض الأفريقى السريع فى الاقتصاد الدولى؛ حيث أصبحت السوق الأفريقية واعدة، وثانيا: تغير المشهد الجيواستراتيجى فى بلدان الجوار المصرى لغير صالح القوى العربية؛ حيث برزت دول مثل أثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وثالثا: احتدام معارك التكالب الدولى على أفريقيا بمشاركة قوى دولية صاعدة جديدة ■

المرحلة الأولى: (5 سنوات تستكمل عام 1999) يتم من خلال هذه المرحلة تقوية وتعزيز التكتلات القائمة وإنشاء تكتلات جديدة لم تكن موجودة.

المرحلة الثانية: (8 سنوات تستكمل عام 2007) تنسيق بين التكتلات الموجودة لتثبيت التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية ووضع جدول زمني لإزالتها.

المرحلة الثالثة: (10 سنوات تستكمل عام 2017) إنشاء منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي على مستوى كل تكتل.

المرحلة الرابعة: (سنتان تستكمل عام 2019) إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة.

المرحلة الخامسة: (4 سنوات تستكمل عام 2023) إنشاء السوق الأفريقية المشتركة.

المرحلة السادسة: (5 سنوات تستكمل عام 2028) الإعلان عن قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي تتضمن اتحادا نقديا وبرلمانا أفريقيا.

لقد قامت العديد من منظمات التكامل الإقليمي في أفريقيا بخطوات مهمة نحو التعجيل بأجندة التكامل الإقليمى، بالرغم من أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من الجهود لتنسيق السياسات، خاصة على المستوى القاري ، فبعض هذه التكتلات مثل: الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والإيكاس، والسادك قد أقاموا منطقة التجارة الحرة ، بينما لم تستطع كل من الساحل والصحراء والإيجاد الوصول إلى هذه المرحلة.

وفيما يلي سيتم الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزه كل تكتل فيما يتعلق بتفعيل التكامل الإقليمى.

ثالثا: تفعيل التكامل الإقليمى والوصول إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية

1- تجمع الساحل والصحراء: يسعى تجمع الساحل والصحراء إلي إنشاء منطقة التجارة الحرة منذ انعقاد المؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في نيامي بالنيجر عام 2003 ، إلا أنه لم يتم الإعلان بعد عن قيام هذه المنطقة بالتكتل.

2- الكوميسا: لقد تم الإعلان عن قيام اتحاد جمركي بالكوميسا عام 2009، وتعهدت الكوميسا بتنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء اعتبارا من عام 2014، وإنشاء اتحاد نقدي بحلول عام 2018.

3- جماعة شرق أفريقيا: لقد بدأ عمل الاتحاد الجمركي في هذا التكتل بشكل كامل منذ يناير 2010، وأعلنت السوق المشتركة في يوليو 2010، وكان من المقرر الإعلان عن الاتحاد النقدي عام 2012 إلا أنه لم يتم بعد.

4- الإيكاس: لقد أعلنت الإيكاس عن قيام منطقة التجارة الحرة الخاصة بها عام 2002، لكن تأجل الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركى، الذى كان مقررا الإعلان عنه عام 2008.

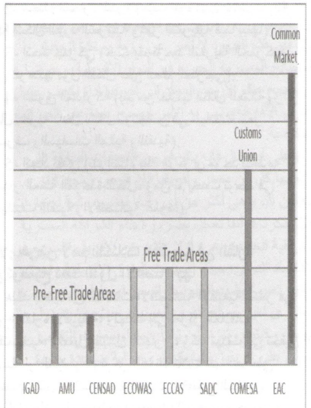
5- الايكواس: لقد أنشأت الايكواس منطقة التجارة الحرة، وطبقت تعريفة خارجية موحدة منذ يناير 2006، وقامت 6 من الدول الانجلوفون في الايكواس: (جامبيا- غانا- غينيا- ليبيريا- نيجيريا -سيراليون) بإنشاء منطقة غرب أفريقيا النقدية من أجل إنشاء الاتحاد النقدي لدول الإيكواس.

6- الإيجاد: لقد حددت الاتفاقية المنشئة للإيجاد أولوياتها بثلاثة محاور رئيسة هى: الأمن الغذائي والسلامة البيئية، وحفظ وإدارة وتسوية المنازعات، والتعاون والتكامل الاقتصادى. ولقد بذلت الإيجاد جهودا كبيرة لإنجاز هذه المحاور، كما أنشأت الإيجاد العديد من الأجهزة المتخصصة مثل آلية الإنذار المبكر عن الصراعات، وتسعى الإيجاد إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة، وإقرار مبدأ حرية انتقال الأفراد، والسلع والخدمات، ورأس المال.

7- السادك: لقد كان من المقرر أن تعلن السادك عن قيام الاتحاد الجمركي بحلول 2012، والسوق المشتركة بحلول 2015، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد ، كما أنها تخطط لإنشاء اتحاد نقدي بحلول 2016، واتحاد اقتصادي بحلول 2018.

ويوضح الشكل التالي مرحلة التكامل الإقليمى التي وصلت إليها أهم التكتلات في أفريقيا.

شكل رقم (1) مرحلة التكامل الإقليمى الحالية



كما يوضح الشكل التالي موقف التكتلات الأفريقية من تنفيذ اتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية

شكل رقم (2) التزام التكتلات الأفريقية باتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية

...of ...ja	Stage one: 1994-1999	Stage two:2000- 2007		Stage three: 2008-2017		Stage four: 2018-2019	Stage five: 2020-2023	Stage six: 2024-2028 latest 2034
	Strengthening existing RECs and creation of new RECs where they do not exist	Coordination and harmonization of activities	Gradual elimination of tariff and non-tariff barriers	Free Trade Area	Customs Union	Continental Customs Union	Establishment of an African Common Market	Monetary and Economic Union
	☑	☑	In progress	Not yet	Not yet	This stage will be achieved when all RECs have achieved Customs Union and harmonized their respective Common External tariff (CET), with a view of creating one single continental CET.	This stage will be achieved when all RECs have achieved continental customs union as well as free movement of labour and capital.	This stage will be achieved when all RECs have achieved African Common Market at which time there will be a common currency, issued by the African Central Bank.
	☑	☑	In progress	Not yet	Not yet			
	☑	☑	☑	☑	2013			
...AD	☑	☑	Not yet	Not yet	Not yet			
...AS	☑	☑	☑	☑	2015			
...SA	☑	☑	☑	☑	☑			
...S	☑	☑	☑	☑	No date fixed			
	☑	☑	☑	☑	☑			

رابعا: معوقات التكامل الاقليمي في أفريقيا

1- اعتماد الدول الأفريقية على تصدير عددا محدودا من المواد الأولية في صورتها الخام:

وتتمثل الخطورة في ذلك في أن أسعار هذه المواد تتحدد في الأسواق الدولية، وأن أي تراجع في كمية الطلب عليها، أو في أسعارها يؤدي إلى صدمات كبيرة لاقتصادات القارة الأفريقية.

2- تركز أسواق الصادرات والواردات (التبعية للخارج):

حيث تتجه نسبة كبيرة من صادرات وواردات أفريقيا إلى عدد محدود جدا من الشركاء التجاريين ، معظمهم من الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات استعمارية.

3- تقاطع التجمعات الإقليمية:

هناك العديد من التكتلات الإقليمية بالقارة الأفريقية، وتتعدد الولاءات للدولة الواحدة المنضمة إلى أكثر من تكتل، ولا تستطيع الوفاء بكامل التزاماتها داخل كل تكتل.

4- تشابه هياكل الإنتاج في القارة الأفريقية:

مما يؤدي إلى تشابه هياكل الصادرات والواردات لدول القارة، ويعيق ذلك من التبادل التجاري والتكامل الاقتصادى، ويؤدي دائما إلى البحث عن شركاء تجاريين خارج القارة.

5- معوقات ناتجة عن عدم عدالة توزيع آثار التكامل:

حيث تهيمن بعض دول القارة على الصادرات البينية للتكتلات الإقليمية مثل جنوب أفريقيا داخل السادك ونيجيريا داخل الإيكواس، نظرا لكون مثل هذه الدول أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، كما تتركز الاستثمارات في مثل هذه الدول، ومن ثم بات من الضروري وضع آليات لتحقيق عدالة توزيع المنافع الناجمة عن التكامل الإقليمى.

6- معوقات النقل والمواصلات وعدم توافر المعلومات:

خاصة في ظل ضعف البنية الأساسية الخاصة بالطرق والمواصلات، والسكك الحديدية، والموانى والمطارات في دول القارة، وعدم وجود مشروعات بكاملها في دول أخرى.

خامسا: متطلبات تفعيل التكامل الإقليمى داخل دول القارة (رؤية مستقبلية):

1- العمل على تنويع هياكل الإنتاج داخل القارة بحيث يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، ويبدأ التكامل بين دول القارة من مرحلة الإنتاج، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج مجموعة من السلع تختلف عن باقي دول التكتل المنضمة إليه.

2- العمل على خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات سواء المحلية، أو الأجنبية إلى داخل القارة ، وأولى خطوات تهيئة المناخ الاستثماري هي تحقيق الاستقرار السياسى، والتسوية السلمية للحروب الأهلية والصراعات السياسية.

3- العمل على إقرار سياسات تعويضية في الأجل القصير يتم من خلالها تحويل جزء من المكاسب التي تحققها بعض الدول داخل أي تكتل إلى الأطراف الأقل استفادة، أو الخاسرة بما يمكن تلك الدول من الاستمرار في العملية التكاملية والالتزام بها.

4- قيام مصر بصفتها دولة ذات دور رائد بمنح مزيد من الاهتمام بالدول الأقل نموا داخل القارة من خلال تنفيذ مشروعات تنموية تنعكس آثارها الإيجابية على القارة ككل.

5- ضرورة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل عملية التكامل الإقليمى داخل القارة حتى تكون آليات التكامل شعبية وليست نخبوية.

6- العمل على تطوير مشروعات البنية التحتية داخل القارة من خلال إقامة مشروعات مشتركة لتطوير شبكات النقل والمواصلات، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والتعاون في مجال نظم المعلومات، وذلك بهدف تقليل نفقات النقل وتوفير معلومات عن الأسواق داخل القارة وخارجها ■

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقى

د. أميرة عبد الحليم

باحثة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام



تمثل منطقة الساحل الأفريقى، والتى تمتد من البحر الأحمر شرقا، حتى المحيط الأطلنطى غربا، من السودان، وحتى موريتانيا، لتضم عشرة دول، أخطر بؤر الصراعات والتوترات فى القارة الأفريقية؛ حيث تتجمع فى هذه المنطقة العديد من عوامل عدم الاستقرار، التى ساهمت فى تراجع فرص التنمية والأمن.

تلك العوامل سمحت بتحول هذه المنطقة لنقطة جاذبة لكافة أنواع الجريمة المنظمة والإرهاب، وقد ساهمت أحداث الثورات العربية فى تفاقم الأزمات فى هذه المنطقة، وفتحت المجال أمام تدخل القوى الدولية، وخاصة فرنسا التى وجدت فى تطورات الأحداث فى هذه المنطقة فرصة ذهبية لاستعادة حضورها فى أفريقيا، وخاصة فى مستعمراتها السابقة فى الساحل الأفريقى، بعد أن أصبحت هذه المنطقة جزءًا مما أطلق عليه علماء غربيون "قوس الأزمات" نظرًا لانتشار الجماعات المسلحة، وشيوع نمط "الدول الفاشلة" في بعض هذه الدول. فقد تحولت منطقة الساحل الأفريقى خلال العقدين الأخيرين فى ظل تنوع المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية التى تعانيها الدول المكونة لها إلى مركب أمنى معقد، فطبيعة الصراعات قد تغيرت، وأنماط العنف أصبحت أكثر تعقيدًا، كما تنامت التهديدات وتقاطعت مصالح الجماعات الخارجة على القانون سواء الجماعات الإرهابية، أو جماعات الجريمة المنظمة، فى ظل تزايد قدرة الأزمات على الانتقال عبر الحدود وتحولها لأزمات إقليمية . هذا إلى جانب تزايد عدد الأطراف الخارجية المتدخلة فى الصراعات فى المنطقة، واختلاف مصالح هذه الأطراف، بل تعارضها فى بعض الأحيان، واختلال الرؤية الدولية حول معالجة وتسوية المشكلات فى المنطقة.

أولا : طبيعة التهديدات فى منطقة الساحل الأفريقى

تعانى دول منطقة الساحل الأفريقى كغيرها من الكثير من الدول الأفريقية منذ الاستقلال من أزمة الاندماج الوطنى، وفشل حكومات ما بعد الاستقلال فى التعامل مع التعدد العرقى والدينى واللغوى الذى تتميز به المجتمعات المحلية فى هذه المنطقة، والذى أعقبه فشل واضح للدولة فى القيام بوظائفها وانسحابها من معظم المجالات الاجتماعية، وعدم سيطرتها على كامل أقاليم البلاد.

لذلك لم يكن من الغريب، أن تصبح منطقة الساحل موطنا لعدد من أفقر البلدان فى العالم، التى طالما ابتليت بانعدام الأمن الغذائى، وسوء التغذية والأوبئة؛ حيث ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دول المنطقة بما يعادل القوة الشرائية، ويتراوح بين ما يقرب من 900 إلى أقل من 3 آلاف دولار أمريكى سنويًا، والمعدل الأكبر من الدخل يأتى من الموارد الطبيعية مثل النفط. ويضاف إلى هذه المشكلات الكوارث الطبيعية التى تتعرض لها هذه الدول، والتى تسهم بشكل واضح فى تهديد الاستقرار فى هذه المنطقة، وأهمها موجات الجفاف والتصحر، التى تعصف بالأفراد والممتلكات، فتؤدى إلى نقص الحبوب، وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ومع انتقال الجماعات الإرهابية إلى منطقة الساحل الأفريقى فى بداية الألفية، اتجهت الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى العمل الإقليمي خارج الحدود الجزائرية، وكانت أولى عملياتها خطف مجموعة من السائحين الأوروبيين فى صيف عام 2003. وبهذا أضيف بعد جديد من أبعاد عدم الاستقرار إلى منطقة الساحل الأفريقى، حيث استهدفت عمليات هذه الجماعة الإرهابية عددًا من دول الإقليم فى مقدمتها، موريتانيا، والنيجر، والكاميرون، هذا إلى جانب بعض العمليات النوعية فى الجزائر، وتونس.

وفى ظل نمو الجماعات الإرهابية برز الحضور الواضح لجماعات الجريمة المنظمة، والتى وجدت فى الحدود الهشة، وضعف الدول والحكومات، بيئة مناسبة لممارسة أنشطتها، كما أشارت بعض التقارير إلى اعتماد الجماعات الإرهابية على شبكات الجريمة المنظمة فى توفير التمويل اللازم لعملياتها، حيث قدرت الأرباح التى تحصل عليها هذه الجماعات من الأعمال غير المشروعة فى المنطقة كتجارة المخدرات والبشر والأسلحة بنحو 3.8 مليار دولار سنويًا.

وجاءت أحداث الثورات الشعبية فى دول الشمال الأفريقى، والتى بدأت مع نهاية عام 2010 لتلقى بظلالها على حالة الأمن والصراع فى منطقة الساحل الأفريقى، وتخلق أشكالا جديدة من الصراع، تعزز من التوترات العرقية والانقسامات الدينية، وتعبر عن تحالفات بين الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، والحركات الانفصالية، لتتصدر الجماعات الإرهابية فى النهاية المشهد الأمنى فى المنطقة.

وقد ظهر هذا التحول بصورة جلية فى الأزمة المالية، التى بدأت إرهاصاتها منذ يناير 2012، تبعها حدوث انقلاب فى مالى فى مارس 2012، وكان من بين أسباب تفجرها حالة الضعف والاضطرابات التى شهدتها ليبيا خلال الفترة الانتقالية، التى أعقبت نهاية حكم القذافى للبلاد، وما نتج عنها من تحول ليبيا إلى أحد مراكز استقطاب وتجنيد العناصر الإرهابية، وبيع السلاح فى الشمال الأفريقى ومنطقة الساحل فى ظل انتشار ترسانة الأسلحة الخاصة بنظام القذافى بين أنحاء الإقليم، وعودة آلاف المقاتلين من ليبيا إلى مالى والنيجر، وهشاشة الهياكل الأمنية، وضعف مراقبة الحدود، كما كان له تأثير واضح على تقوية الجماعات الإرهابية، وتصعيدها لمطالبها، ومحاولتها تحقيق أهدافها؛ حيث لم ينجح التدخل الدولى بقيادة فرنسا فى القضاء بشكل نهائى على الجماعات الإرهابية فى الشمال المالى، وظلت هذه الجماعات تحمل تهديدات لاستقرار الدولة، خاصة فى المناسبات الديمقراطية مثل انتخابات رئيس الجمهورية.

وفى هذه البيئة تدعمت قوة جماعات إرهابية كثيرة فى منطقة الساحل، كان فى مقدمتها جماعة بوكو حرام الإرهابية، التى استفادت من دعم الجماعات الإرهابية الأخرى فى منطقة الساحل، كتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، وجماعة التوحيد والجهاد فى غرب أفريقيا، وحركة شباب المجاهدين فى شرق أفريقيا، حيث تحولت جماعة بوكو حرام خلال العامين الأخيرين من تهديد داخلى خاص بدولة نيجيريا إلى تهديد إقليمى تواجهه دول منطقة الساحل جميعها، وخاصة مجموعة دول بحيرة تشاد وبنين، وتسببت هذه الجماعة فى هروب الآلاف من المواطنين إلى خارج دولهم، وخاصة فى نيجيريا . فقد أعلنت الأمم المتحدة فى مايو الماضى أن أعداد النازحين قد تضاعف فى منطقة الساحل بسبب الصراعات. وخلال العام الأخير فقط وصل هذا العدد إلى 3.5 مليون مواطن، وفي بداية عام 2014، وفقا لما ذكرته وكالة الأمم المتحدة الإنسانية أن نحو 1.6 مليون شخص شردوا عبر تسعة بلدان فى الساحل هى: بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جامبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال.

ثانيا : الاستجابة الإقليمية والدولية للتهديدات فى منطقة الساحل

وأمام هذه التحولات فى الصراع داخل منطقة الساحل الأفريقى، وما طرحته من تهديدات إقليمية سعى القادة الأفارقة لبناء تحالفات إقليمية لمواجهة نمو الجماعات الإرهابية، وتحديدا جماعة بوكو حرام، واعتمدوا فى هذا الأمر على الآليات الإقليمية القائمة، سواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، أو مجموعة دول بحيرة تشاد، وأخيرًا، الاتحاد الأفريقى، الذى اتخذ خلال قمته فى يناير 2005 قرارًا بتشكيل قوة أفريقية مشتركة لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية، إلا أن الآليات الإقليمية الأفريقية تعانى من العديد من المشكلات أهمها تمويل العمليات العسكرية، ورغبة الدول الأفريقية فى المشاركة فى القوة الأفريقية، هذا فضلا عن حساسيات التدخل العسكرى، ورفض بعض الدول دخول قوات عسكرية لأراضيها حتى ولو لمحاربة جماعة إرهابية، وهذا ما أبدته نيجيريا من تحفظ تجاه العمليات التى قام بها الجيش التشادى فى شمال البلاد للقضاء على عناصر جماعة بوكو حرام.

أما على المستوى الدولى، فقد برز اهتمام القوى الدولية بمنطقة الساحل نتيجة لما تحتويه هذه المنطقة من مصالح دولية متنوعة سواء فيما يتعلق بالقوى الغربية، أو الصين، أو القوى الأخرى التى تمتلك استثمارات واسعة فى هذه المنطقة. وكانت ردود الفعل الغربية هى الأوضح فى هذا الإطار ؛ حيث ترى الدول الأوروبية أن التطورات الأمنية فى منطقة الساحل الأفريقى تؤثر على الاستقرار والأمن فى الدول الأوربية، وخاصة فيما يتعلق بالتنظيمات الإرهابية، والتى تحمل تهديدات للعواصم الأوروبية، وكذلك حالة الفوضى فى منطقة الساحل، وما تتيحه من فرص لعمل شبكات الجريمة المنظمة التى تقوم بعمليات الهجرة غير الشرعية للأفراد، ونقل المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية إلى الدول الأوروبية، هذا إلى جانب، ما تمثله منطقة الساحل من أهمية بالغة للدول الغربية فيما

يتعلق بتوفير إمدادات الطاقة من النفط، والغاز الطبيعى وكذلك الثروات المعدنية الهائلة.

وخلال العقدين الأخيرين تصاعد الاهتمام الدولى (وخاصة القوى الغربية) بمنطقة الساحل فى أعقاب حادثة اختطاف السائحين الأوروبيين من قبل تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى فى صيف 2003، حيث طرحت هذه الحادثة التهديدات الأمنية والاقتصادية التى تختزنها هذه المنطقة . ومنذ ذلك الحين تبنت الدول الغربية مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات الأمنية فى الساحل الأفريقى، وكانت الولايات المتحدة قد تبنت "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب " عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والتى اتخذتها كشعار وذريعة للتواجد والهيمنة على العديد من أقاليم العالم التى تتركز فيها مصالحها، وخاصة ما يتعلق بمراكز إمدادات الطاقة من النفط، والغاز الطبيعى، وكذلك الأقاليم ذات المواقع الإستراتيجية بين طرق التجارة العالمية، وحرصت الإدارة الأمريكية على إبراز تهديدات التنظيمات الإرهابية فى إقليمى الشرق والغرب الإفريقيين، وقامت بتصميم مبادرات لمواجهة هذه التنظيمات، وبما يسمح لها ببناء قواعد عسكرية، ومهابط للطائرات، ومراكز للاتصالات، والاستخبارات على أراضى الإقليمين، وقد دعمت العمليات التى اضطلع بها تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، الجهود الأمريكية "لاختراق" منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا.

وتبنت الولايات المتحدة مبادرة الشراكة فى مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP)، والتى تهدف إلى تعزيز قدرات دول المنطقة فى مكافحة الإرهاب الإقليمى، وبدأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الأفريقى منذ عام 2002 لتأمين الحدود، وتعزيز قدرات أربع دول فى مكافحة الإرهاب هى: مالى، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وفى عام 2005 توسعت المبادرة لتشمل مزيدا من الشركاء، فانضمت إليها الجزائر، وبوركينافاسو، والمغرب، ونيجيريا، والسنغال، وتونس.

وبدأ برنامج TSCTP رسميا في يونيو 2005 مع تدريبات "فلينت لوك" عام 2005، (وهي مناورات عسكرية متعددة الجنسيات تقام منذ عام 2005. وتنظمها سنويا قيادة العمليات الخاصة في القيادة الأمريكية لأفريقيا (أفريكوم)، والهدف منها أساسا هو رفع القدرات العملياتية للقوات المشاركة في مجال مواجهة التهديدات اللا نمطية، ويجرى سنويا بصفة دورية على أراضي إحدى دول المنطقة.

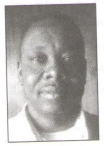
فى حين مثل التدخل الدولى لمحاربة الإرهاب فى منطقة الساحل الأفريقى، الذى قادته فرنسا وبدأ فى يناير 2013 سابقة؛ فقد ظلت القوى الدولية تراقب ما يحدث فى القارة الأفريقية من نمو لجماعات إرهابية مثل حركة شباب المجاهدين فى الصومال، دون تدخل عسكرى محدد إلا فى حالات محدودة قدمت خلالها مبادرات كمبادرة مكافحة الإرهاب فى شرق أفريقيا، أو عبر القيام بتنفيذ عمليات اغتيال لزعماء الجماعات الإرهابية، إلا أن التطورات التى شهدتها مالى فى أعقاب انقلاب مارس 2012، وما تبعه من تمكن الجماعات الإرهابية من التحالف مع قوات التمرد من الطوارق، ثم تمكن هذه الجماعات من السيطرة على المدن الكبرى فى شمال مالى وزحفها للوصول إلى العاصمة لتقيم " دولة إسلامية" مثل تحولا خطيرا فى صعود الجماعات الإرهابية فى الساحل الأفريقى، كما تزامن هذا التحول مع وصول فرانسوا هولاند إلى السلطة فى فرنسا، وما طرحه فى برنامجه من ضرورة استعادة مكانة فرنسا فى القارة الأفريقية، وإصلاح ما أفسده سلفه ساركوزى فى العلاقات مع دول القارة.

إلا أن التدخلات الدولية فى منطقة الساحل الأفريقى سواء عبر قوات دولية، أو بناء قواعد عسكرية، أو مهابط للطائرات على نحو ما قامت به الولايات المتحدة فى النيجر وبوركينافاسو عقب الأزمة فى مالى، لا يعول عليه فى استعادة الاستقرار والأمن فى منطقة الساحل الأفريقى؛ لأن هذه التدخلات تأتى لحماية المصالح الغربية فى المنطقة، وليس لإصلاح ومعالجة المشكلات التى تعانى منها المنطقة، ويظل التكامل الأفريقى الإقليمى هو السبيل الأمثل لمواجهة التهديدات الأمنية فى منطقة الساحل؛ لأن الدول الأفريقية هى الأكثر تحديدا وفهما للتحديات الأمنية المؤثرة على استقرارها، بعيدا عن الأطماع والمصالح الخارجية ■

بؤر الصراع والتوتر فى القرن الأفريقى الكبير

صلاح خليل

باحث متعاون – مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية



تكمن أهمية القرن الأفريقى فى موقعه الجيواستراتيجى، باعتباره حلقة وصل مهمة بين الشرق والغرب، حيث تمر من باب المندب10 % من شحنات التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط بين دول الخليج وأوربا والولايات المتحدة، كما يعتبر ممرا ملاحيا لأى تحركات عسكرية قادمة من الولايات المتحدة وأوروبا.

كما أن القرن الأفريقي أهميته لا تقتصر على اعتبارات الموقع فقط، وإنما تمتد لتشمل مكوناته الاقتصادية مثل البترول والمعادن، بالإضافة إلى الجزر العديدة التى تمثل أهمية استراتيجية من الناحيتين العسكرية والأمنية. وتماسه مع إقليم البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، الذي يتميز بغنى موارده المائية والنفطية والمعدنية، وهذه التقاطعات الجغرافية للإقليم، وما يطرحه من مصالح إستراتيجية وسياسية واقتصادية لها أهميتها للقوى الإقليمية والدولية، جعلته محط اهتمام كبير قديمًا وحديثًا.

جغرافيا يقتصر هذا الإقليم فى بعض الأحيان على مثلث البروز الشرقي من القارة الأفريقية في اتجاه المحيط الهندي وخليج عدن، والذى يشمل دول الصومال، إثيوبيا وجيبوتي، لكن فى أحيان أخرى اتسع القرن الأفريقى ليضم إلى تلك الدول كينيا والسودان، وذلك لاعتبارات مرتبطة بتداخل الحدود، وأوضاع الأقليات.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وسعت من نطاق حدود القرن الأفريقي ليشمل السودان وكينيا، إلى جانب منطقة البحيرات العظمى ككل، وذلك فيما أطلق عليه فى دوائر الدوائر السياسية الأمريكية بالقرن الأفريقي الكبير، بل أبعد من ذلك هناك من ضم اليمن إلى دول القرن الأفريقي؛ بحكم التاريخ، والجوار الجغرافى، والمصالح المتداخلة. وبالتالي يتضح أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الأفريقي تعدت حدود الدلالة الجغرافية فى ضوء تحولات المصالح وتشابكها بعد الحرب الباردة، وما أحدثته من تغيير فى نمط التحالفات الإقليمية.

أولا: أنماط الصراعات فى القرن الأفريقى

تعد منطقة القرن الأفريقى مسرحا مهما للصراع والتوتر؛ فإضافة إلى أن القرن الأفريقى يحمل سمات الأقاليم الأفريقية المختلفة من إرث استعمارى، وتشابكات عرقية وقبلية، ومشاكل حدود، إلى جانب العداءات التاريخية بين دوله، وهى الأمور التى جعلت هذا الإقليم من أكثر مناطق دول القارة تعرضا لصراعات وحروب وتوترات؛ فإن تدافعات القوى الإقليمية والدولية تجاه دول تلك المنطقة واستراتيجياتها تعد عاملا مؤثرا بدرجة كبيرة على حالة هذا الإقليم سواء من حيث الاستقرار، أو الصراع، لا سيما أن تلك الصراعات تعد مدخلا مهما لتدخل تلك الدول لتنفيذ استراتيجيتها. هذا فضلا عن بروز إشكاليات غير تقليدية تهدد الأمن والاستقرار فى هذا الإقليم، مثل: تصاعد موجة الإرهاب العابر للحدود، وكذلك القرصنة فى منطقة البحر الأحمر، وتزايد التواجد العسكرى من جانب القوى الإقليمية والدولية.

وتختلف صور وأنماط الصراعات المنتشرة فى إقليم القرن الأفريقى، لكن يمكن الإشارة إلى حزمتين من الصراعات، أحدهما الصراعات الداخلية، والثانية الصراعات الدولية بين دول تلك المنطقة، وفيما يخص أنماط الصراعات الداخلية فيمكن الإشارة إلى ما يلى:

1- نمط الصراعات العرقية والإثنية العنيفة؛ ولعل منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجًا واضحًا لهذا النمط من الصراعات، لأن أحد إشكاليات الصراع، وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة

الروابط والتفاعلات العرقية المختلفة، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري؛ فالقبائل تنتشر بين الدول، وتتصارع فى ذات الدولة وتنقل معها الصراع إلى الحدود، وهذا الوضع يفرض تدخلات ومشاكل عميقة.

2- نمط الدولة الفاشلة: وينطبق هذا الوصف على دول مثل الكونغو الديمقراطية، والصومال، ونتيجة للصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية، التي تتمتع بها هذه الدول ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدة الصراعات بين القوات الحكومية، وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية، ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي، ونظرًا لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن، فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النخب المسيطرة يكون ضعيفا.

3- نمط العنف السياسي المرتبط بالصراع على الثروة والسلطة: حيث أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية، ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات ومن ذلك حالات أوغندا وبوروندي. أما فيما يتعلق بنمط الصراعات الدولية فى الإقليم فتبرز أهم أنماطها فى:

1- الصراعات على الحدود بين الدول، ويعد هذا النمط سائدًا تقريبًا بين كل دول القرن الأفريقى، حيث إن الاستعمار قد ولى عن المنطقة وقد رسم حدودا هندسية لم تراع، طبيعة المجتمعات، وتكويناتها الاجتماعية وتاريخها، ومن ثم ترك خلفه تركة ثقيلة من الصراعات انفجرت غداة رحيله عن القارة ولا زالت أثار بعض تلك الصراعات مستمرة حتى الآن، ومن تلك الصراعات الصراع الأثيوبى الأريترى على الحدود، والصراع الجيبوتى الاريترى، والصراع الصومالى مع كل من إثيوبيا وكينيا حول إقليمى أوجادين الإثيوبى والكينى، والصراعات بين دولتى السودان، والصراع الإثيوبى السودانى. هذا فضلا عن الصراعات الحدودية فى منطقة البحيرات العظمى، ناهيك عن الصراع بين أريتريا واليمن على جزر حنيش الاستراتيجية عند مدخل مضيق باب المندب، وغيرها من الصراعات الحدودية، والتى تنفجر من وقت لآخر.

2- التدخل غير المباشر فى الصراعات الداخلية، وذلك من خلال دعم الجماعات المسلحة أو المتمردة، ضد حكومات دولها، فى سياق التنافس الإقليمى، وذلك مثل دعم أريتريا للمتمردين فى إثيوبيا، والعكس. أو من خلال التدخل المباشر مثل التدخل الأثيوبى والكينى فى الصومال.

ثانيا: بؤر الصراع وتداعياتها

لا يعنى اعتبار إقليم القرن الأفريقى بؤرة توتر وصراعات عدم وجود نماذج تعطى انطباعا مختلفاً عن هذا الإقليم، فكينيا احد دول الإقليم تعد نموذجا مهما فى إنجاز التحول الديمقراطى، والقضاء على مظاهر التوتر الداخلى، وتكريس التعايش السلمى، بل تم حل جزء كبير من إشكاليات التنوع والتهميش، وذلك على الرغم من التنوع العرقى والإثنى والدينى...إلخ، بل انجاز التداول السلمى للسلطة، كذلك تنزانيا ورواندا وإثيوبيا، وهذه الأخيرة تمكنت من الحفاظ على تماسك الدولة رغم التعددية الهائلة المكونة لشعوبها، بل تمكنت من استعادة مكانتها على المستويين الأفريقى والدولى، بل أصبحت قوة تعتمد عليها الولايات المتحدة فى تنفيذ استراتيجيتها فى تلك المنطقة.

لكن الغالب فى مواجهة تلك الحالة بروز حالات أخرى فى الإقليم تصنف كدول فاشلة كالصومال، أو دول مثقلة بالصراعات والتهديدات الداخلية كجنوب السودان والكونغو الديمقراطية وبوروندى، ويمكن الإشارة إلى بعض تلك البؤر، وما تفرضها من تحديات على النحو التالى:

1- الصومال

انهارت الدولة فى الصومال بعدما أدت الحرب الأهلية إلى الإطاحة بنظام سياد بري من السلطة فى يناير 1991، وفشلت جميع الجهود لإقامة حكومة دستورية في البلاد وأعلنت أقاليم عدة استقلالها الذاتى من جانب واحد، ودخلت البلاد فى أتون حرب أهلية شاملة، وفشلت كافة الجهود الإقليمية والدولية فى وضع حد للأزمة، لم تعد أزمة الصومال مجرد غياب سلطة مركزية تحفظ الأمن والاستقرار فى الداخل، ولم تعد مجرد فشل من جانب الأطراف الداخلية فى تحقيق المصالحة الوطنية، ووضع حد للأزمة الإنسانية شديدة الوطأة التى تعصف بالصوماليين، ولم تعد فى إنقاذ الصومال ككل من الوقوع فى غياهب الفشل التام، كما لم تعد فى عدم قدرة المجتمع الدولى والإقليمى بمنظماتهما وأدواتهما فى فرض تسوية سياسية للأزمة، بل إن الأزمة مع استمرارها لفترة طويلة امتدت إلى 24 سنة، قد أدت إلى عسكرة المجتمع، وجعله

ساحة لحروب وتدخلات إقليمية ودولية مما صعب من فرص التسوية، كما أنه أوجد بيئة مناسبة لترعرع الجماعات الإرهابية وتمددها، واتخاذ أرض الصومال قاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات إرهابية تشمل دول المنطقة ككل، بل توطن تجارة السلاح والتهريب، والاتجار فى المخدرات وانتشار العصابات غير المنظمة، هذا فضلا عن ظهور القرصنة فى الساحل الشرقى لأفريقيا، وقبالة السواحل الصومالية الممتدة على شواطئ البحر الأحمر، والمحيط الهندى.

2- أزمات السودان الكبير

لا شك أن السودان يعانى من أزمات انعكست بدورها على منطقة القرن الأفريقى ككل، فالسودان يبدو مشروع تقسيم مهيأ فى ضوء فشل السلطة والنظام السياسى فى استيعاب التحديات التى تواجه الدولة، وقد مثل انفصال دولة الجنوب عن السودان الأم، أولى إرهاصات مسلسل التقسيم المرشح له السودان بقوة؛ فالدولة فى السودان تواجه تمردا واسعا فى الغرب فى دارفور وفى الشرق وفى الجنوب فى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما أن المعارضة السياسية اتجهت مؤخرا للعمل غير السلمى من أجل تغيير النظام بالقوة، بعدما فشل الحوار الوطنى، وفشلت الدولة فى تحقيق الاندماج، وبناء التعايش، وتوزيع الثروة والسلطة بصورة عادلة.

ويتصل بتلك الأزمة الأوضاع المتوترة فى جنوب السودان بعد الاستقلال، وذلك على إثر الصراع الذى اندلع فى ديسمبر 2013 بين سلفا كير ميارديت رئيس دولة جنوب السودان، ونائبه السابق رياك مشار، والذى يعكس فى خلفيته قضايا وصراعات أخرى متعددة ذات طابع قبلى أكثر عمقا وتجذرا فى بيئة هذه الدولة الوليدة التى انفصلت عن السودان فى يوليو 2011 عبر الاستفتاء على حق تقرير المصير، والذى كان بدوره نتاجا لاتفاقية نيفاشا التى تم توقيعها فى يناير 2005. وإن دل هذا الوضع على شيء فإنه يدل على أن الجنوب لم يكن مستعدا للانفصال فى دولة مستقلة، وأن هذه الاتفاقيات هشة، ولم تتم إلا بضغط أمريكى هائل، مع التلويح بالعقوبات من مجلس الأمن.

3- أزمات منطقة البحيرات العظمى

يعد إقليم البحيرات العظمى مفهوما جيوبوليتيكيا يضم العديد من المواقف الصراعية والأمنية المعقدة.

ويري كثير من دارسي الصراعات الأفريقية أن معظم صراعات البحيرات العظمى ترجع إلي التنافس حول الموارد الاستراتيجية والنفيسة التي تزخر بها دول المنطقة. فهذا الإقليم يوجد به شبكة معقدة من التفاعلات بين أمراء الحرب، ومهربي الألماس والسلاح، وشركات الأمن الخاصة، والدول الضعيفة، وبعض الأطراف الدولية صاحبة المصلحة، حيث يعمل الجميع من أجل استخدام الموارد الطبيعية؛ واستغلالها بشكل شرعى أو غير شرعي.

وقد أظهرت الحرب الأهلية الممتدة التي شهدتها الكونغو الديمقراطية، ولاسيما في إقليمها الشرقي أهمية هذا المكون الاقتصادي في استمرار وديمومة الصراع الذي أثر علي جميع التفاعلات التي شهدتها المنطقة ككل.

ويمكن من خلال تحديد الملامح العامة للمشهد الاستراتيجي العام للإقليم تحديد خمسة تحديات كبري تواجه دول المنطقة وهي:

أ- انتشار السلاح فى يد الجماعات المتمردة والمسلحة، وما شاكلها في اقليم شرق الكونغو. وتعد تلك الحالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة. كما أنها تشكل المدخل الحقيقي لإمكانية تحقيق الأمن والاستقرار، ليس فقط في جمهورية الكونغو، وإنما في كل جوارها الجغرافي.

ب- النزاعات الحدودية.؛ فالمنطقة تعاني من وجود العديد من بؤر التوتر الحدودية مثل النزاع بين أوغندا والكونغو الديمقراطية حول جزيرة روكوانزي في بحيرة ألبرت، والنزاع بين أنجولا والكونغو الديمقراطية حول منطقة كاهيمبا، والذي تم احتواؤه بقبول ترسيم الحدود بواسطة لجنة من الخبراء. ولا شك أن طول الحدود السياسية يشكل إشكالية كبرى في المنطقة. فالحدود الطويلة التي يسهل اختراقها تعد عبئا ثقيلا على كاهل دول المنطقة. ويكفي أن نشير إلى أن جميع الدول المجاورة للكونغو الديمقراطية تعاني من عدم وجود حدود واضحة وفاصلة يمكن التعويل عليها.

ج- التحديات الأمنية والاجتماعية. فالأسلحة الصغيرة تعد إحدي المشكلات الكبري في الإقليم. إذ لم ينقطع توفير هذه الأسلحة أبدا لمن يطلبها من دول المنطقة. كما يشهد الإقليم وجود مافيات تضم أفرادا وشركات ودولا تعمل في مجال سرقة وتهريب الألماس، والكولتان، والذهب، وغيرها من الثروات الاستراتيجية، وربما يدخل هؤلاء في شبكة تفاعلات مع شركات الأمن الخاصة، وعصابات المهربين، وغسيل الأموال. ولا يخفي كذلك أن المنطقة تعاني من وجود أعلى نسبة للاجئين والمشردين في العالم.

د- قضية التحول الديمقراطي: لعل إحدى السمات الأساسية التي تمثل ملمحا عاما للإقليم تتمثل في ضعف كل من الدولة والمجتمع، وهو ما يجعل عملية الانتقال نحو الحكم الديمقراطي عسيرة وشاقة. ولعل ضعف الدولة الوطنية يتضح جليا في غياب المؤسسات، وقلة الموارد والاعتماد علي الجهات المانحة، وربما يشجع ذلك

الأطراف والقوى الدولية الطامحة إلى السيطرة والحصول على الثروة، حيث يعد ضعف الدولة عنصرا جاذبا للتدخل الدولي من أجل نهب الموارد والسيطرة عليها. ومن جهة أخري فإن المجتمع المدني يعاني من الضعف، وعدم القدرة. وربما يرجع ذلك إلي تدني مستوي المشاركة السياسية الحقيقية. وعليه فإن التحدي الذي تواجهه المنطقة لا يتمثل في بناء دولة قوية وديمقراطية فقط، وإنما في زيادة قدرتها علي السيطرة والتغلغل السياسي كذلك.

هـ- قضية التدهور والتخلف الاقتصادي: فإذا كانت هذه المنطقة تعاني من تدخلات وضغوط أطراف خارجية، فإن ثمة مجموعة من العوامل الأخري التي أسهمت في زيادة حدة المواقف الصراعية مثل: ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم الاندماج الوطني، وحرمان بعض الجماعات من توزيع الموارد الاقتصادية، والاستقطاب القبلي والإثني.

4- الإرهاب فى منطقة القرن الأفريقى

تعد منطقة القرن الأفريقى منطقة جاذبة للجماعات والحركات الجهادية، وذلك فى ضوء حالة الفراغ التى تعانى منها تلك المنطقة، والتى تعد بيئة مناسبة لحركة الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، حيث إن الدول الوطنية منهارة أو هشة، وحيث تنتشر تجارة السلاح بكثافة، كما أنها بيئة فقيرة وتفتقد إلى التنمية، ومن ثم يمكن أن تمد تلك الجماعات بالعناصر الجهادية، هذا فضلا عن أن تلك المنطقة تمثل نقطة انطلاق مهمة فى توجيه ضربات موجعة لمصالح الولايات المتحدة، ولبعض الدول الغربية.

5- البحر الأحمر بين القرصنة والعسكرة

تفشت ظاهرة القرصنة فى منطقة خليج عدن والبحر الأحمر منذ العام 2008، ورغم بذل القوى الدولية صاحبة المصالح الاستراتيجية جهودا ملموسة لمواجهة الظاهرة وخطورتها على حركة التجارة الدولية فى تلك المنطقة، فإن حالة الفوضى والاضطراب التى تضرب المنطقة تؤثر على جهود مواجهة الظاهرة، وإن كانت تلك الجهود قد حدت من تأثيرها بصورة كبيرة عبر انتشار عسكرى بحرى كثيف من جانب الدول الكبرى فى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

وفى سياق الصراع الإقليمى والدولى حول المصالح والنفوذ فى منطقة القرن الأفريقى تبرز ظاهرة عسكرة وتدويل الأمن الإقليمى لتلك المنطقة بالنظر إلى أهميتها الجيواستراتيجية للدول المتنافسة، حيث تنتشر القواعد العسكرية فى دول المنطقة، وتلعب القوى الدولية والإقليمية أدوارا رئيسية فى الصراعات وبؤر التوتر، وذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يعرض أمن الإقليم واستقراره لتجاذبات تلك القوى، ويحرمه من فرص تسوية مشكلاته وصراعاته والقضاء على بؤر التوتر المنتشرة فى أرجائه ■

بوكو حرام والتحالف الإقليمى ضد الإرهاب

د. أيمن شبانة

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة



تعيش نيجيريا وضعا أمنيا غير مستقر؛ نتيجة لاحتدام المواجهات بين القوات المسلحة الحكومية وجماعة بوكو حرام، خاصة خلال العام الأخير، الذى عاثت فيه الجماعة اختطافا وحرقا وقتلا. كما شبت عن الطوق، فبايعت تنظيم داعش، وطالت هجماتها كلا من الكاميرون، والنيجر، وتشاد. فى هذا الإطار تم انتخاب الجنرال محمد بخارى رئيسا للبلاد فى أبريل2015، خلفا لجوناثان جودلك، الذى فشل هو وحزبه فى خلق بيئة آمنة فى البلاد.

كان الأمن على رأس مطالب الناخبين النيجيريين إزاء رئيسهم الجديد بنسبة 88%. لذا كان المحدد الأمنى هو الموجه الأساسى لاتجاهات التصويت، أملا فى صياغة سياسة أمنية حاسمة، تجمع بين الحزم العسكرى والحوار المدنى، بما يعيد إلى المواطن الشعور بالطمأنينة، ويشجع الآلاف من اللاجئين والنازحين، هربا من العنف على العودة لمواطنهم. وهو ما أتاح ذلك لبخارى وحزبه (مؤتمر كل التقدميين) الفرصة والأفضلية لحصد أصوات الناخبين، ليبدأ بعد ذلك فصلا جديدا من المواجهة بين الدولة النيجيرية وجماعة بوكو حرام.

كانت بوكو حرام قد تأسست عام 2002 تحت اسم جماعة " أهل السنة للدعوة والجهاد"، على يد أحد الشباب من شمال نيجيريا هو محمد يوسف، الذى انطلق من أفكار ابن تيمية والمودودى، وسيد قطب، وغيرهم ممن يعتقدون فى جاهلية المجتمع، ويكفرون الدولة، ويرون أن حكامها ما هم إلا عملاء ومرتدون، وأنه لا توجد وسيلة لمواجهتهم سوى السلاح (والسلاح فحسب)، حيث ترفض الحركة الحلول الوسطى. كما تعتبر الدول الغربية دولا كافرة. لذا فهى ترفض كل منظومة القيم المرتبطة بها، خاصة التعليم.

ومن هنا جاءت التسمية الإعلامية للحركة (بوكو حرام)، التى تعنى باللغة الهوساوية (التعليم الغربى حرام).

ويرجع المحللون نشأة بوكو حرام إلى عدد من العوامل أهمها، سوء الأداء الحكومى فى نيجيريا، على الصعيدين السياسى والاقتصادى، وممارسات القوى الغربية فى بلاد العالم الإسلامى، والتأثر بفكر تنظيم القاعدة العالمى.

فجماعة بوكو حرام ترى أن النظام الحاكم فى نيجيريا يسعى إلى إضفاء الطابع العلمانى على كافة مظاهر الحياة، عبر إقصاء الشريعة والثقافة الإسلامية من الحياة العامة، خاصة فى مجال الثقافة والتعليم، واستيراد النظم والقيم الغربية. كما أنها تحمل النظام المسئولية عن شيوع الفساد السياسى، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، حيث تنغمس النخبة فى الفساد، بينما يعيش ثلثا السكان تقريبا تحت خط الفقر، بما لا يتناسب مع كون نيجيريا هى المنتج الأول للنفط فى القارة الأفريقية. لذلك تحولت نيجيريا، تلك الدولة التى كانت حاضنة للإسلام الصوفى، إلى بيئة حاضنة لجماعات على شاكلة بوكو حرام، فى ظل تنامى الإحباط الذى أصاب الشباب نتيجة للواقع السياسى الاجتماعى المعقد فى البلاد.

كما تعتبر سياسات وممارسات الدول الغربية مسئولة بشكل أو بآخر عن ظهور بوكو حرام وغيرها من الحركات السلفية الجهادية فى أفريقيا، سواء مباشرة من خلال أجهزة الاستخبارات الغربية التى تبنت ودعمت تلك الحركات من قبل فى مواجهة الاتحاد السوفيتى إثر غزوه لأفغانستان، أو بشكل غير مباشر عندما تكونت الكثير من تلك الحركات كرد فعل لسياسات الدول الغربية إزاء دول وشعوب العالم الإسلامى، خاصة فى سياق الحرب ضد الإرهاب، التى خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، تحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا".

وقد استلهمت بوكو حرام تجربة تنظيم القاعدة العالمى؛ حيث كانت العمليات النوعية المتوالية للقاعدة، والظهور الإعلامى المتكرر لقياداتها، مثارا للإعجاب، وعاملا مهما

في خلق التعاطف والتأثر بها، وبالتالى تعزيز قدرتها على كسب المزيد من العناصر والتنظيمات الحليفة فى أفريقيا. ولعل ذلك هو ما يفسر إعلان بوكو حرام الارتباط بالقاعدة فكريا وتنظيميا. لذا فقد أصبحت تعرف إعلاميا باسم "طالبان نيجيريا".

وفى ظل اقتناعها بفساد الدولة وجاهلية المجتمع، لجأت الجماعة إلى الإقامة فى المناطق الحدودية والوعرة، حيث أقامت مقرات سرية تتم فيها الاجتماعات والتخطيط للعمليات. وأقامت معسكرات تدريبية متنقلة ومؤقتة توخيا للأمن. واتخذت من المساجد مراكز للدعوة وتجنيد الأنصار ومنطلقا للتغيير. لذا انتقلت الجماعة من مدينة مايدوجرى عاصمة ولاية بورنو الشمالية إلى قرية كاناما فى ولاية يوبى، بالقرب من الحدود مع النيجر، أملا فى تأسيس المجتمع المسلم الذى تنشده، حيث اتخذ مؤسسها من مسجده المعروف ب"مسجد ابن تيمية" نقطة انطلاق لبث أفكاره، ونشر وكسب التأييد، وتجنيد الأنصار من كل ولايات الشمال النيجيرى.

أولت الجماعة اهتماما خاصا بالأطفال والشباب، بهدف تلقينهم أفكار الجماعة. وبمرور الوقت، نجح محمد يوسف فى اجتذاب آلاف الشباب، بفضل أسلوبه الحماسى، وإثارته للعواطف ضد الدولة باسم الدين، ليصبح يوسف أحد أقطاب السلفية فى يوبى وبورنو، حيث عرف أتباعه باسم اليوسفيين. وبالنسبة لمصادر تمويلها، تعتمد الجماعة على عوائد تهريب البضائع، ونهب أموال البنوك، واختطاف الأجانب والمسئولين المحليين، للمساومة من أجل الإفراج عن المعتقلين من أعضائها، أو للحصول على فدية لإطلاق سراحهم، معتبرين ذلك بمثابة "غنائم الحرب"، بالإضافة إلى أموال الزكاة، والتبرعات التى يتلقونها من جهات عديدة فى الداخل والخارج.

وقد أكدت البيانات الصادرة عن الحركة أن أعداءها يتمثلون فى الحكومة النيجيرية، وغير المسلمين، والوشاة بالحركة من المسلمين. لذا شنت الحركة سلسلة من الهجمات المتقطعة ضد المنشآت الحيوية للدولة، والكنائس، والبنوك، والمدارس، والأهداف الغربية، منذ العام 2003 حتى يوليو 2009، حيث اندلعت مواجهات ضارية، انتهت بمقتل محمد يوسف، ليخلفه أبو بكر شيخو، الذى أعاد تنظيم صفوف الجماعة، فضم إليها زهاء ستة آلاف من أبناء نيجيريا ومن الأجانب، ممن تشربوا بفكرها المتطرف.

كان العام الأخير علامة فارقة فى تاريخ المواجهة بين الحكومة النيجيرية وبوكو حرام؛ حيث توسعت الحركة فى تعريف أعدائها، ليطال المدنيين من المسلمين، الذين لم يستجيبوا لدعوتها بحظر التعامل مع مؤسسات التعليم التى تتبنى القيم الغربية. كما طالت هجماتها دول الجوار، عقابا لها على ما تقدمه من دعم للحكومة النيجيرية.

أدخلت الحركة أيضا تغييرات نوعية على عملياتها، فتوسعت فى العمليات الانتحارية، واختطاف الفتيات والشباب، واحتجازهم كرهائن. وانتقلت من التكتيكات القتالية القائمة على أساليب الكر والفر إلى احتلال القرى وحرقها، وإنشاء إمارات إسلامية، تبايع أبا بكر البغدادى، مؤسس تنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام (داعش) خليفة للمسلمين. فى المقابل، واجهت الحكومة النيجيرية بوكو حرام بأساليب تمزج بين العصا والجزرة. فشنت عمليات عسكرية موسعة ضدها، وأعلنت حالة الطوارئ. ودشنت حربا إعلامية ضد أفكارها المتطرفة، مستعينة بالجماعات الصوفية، والحركات المناهضة للإرهاب، وسعت فى الوقت ذاته إلى التفاوض معها. لكن كل هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة منها.

كان واضحا حرص الحكومة النيجيرية على عدم تدويل القضية، خوفا من أن يكون ذلك مقدمة لمخططات أمريكية- غربية، تستهدف التدخل فى شئونها الداخلية، والهيمنة على مواردها النفطية. لكن الإخفاق فى إدارة أزمة اختطاف الفتيات منذ أبريل2014، وعدم القدرة على تحرير معظمهم، وتراجع الوضع الاقتصادى فى البلاد، وانخفاض أسعار النفط، واقتراب موعد الانتخابات العامة، وتدنى فرص الحزب الحاكم فى الاحتفاظ بالسلطة، اضطر الحكومة إلى المجاهرة بطلب العون الخارجى، خاصة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. لكن تلك الدول اكتفت بتصريحات إعلامية مع إرسال بعض الفرق العسكرية لتدريب الجيش النيجيرى، ومساعدته فى البحث عن الرهائن، رافضة التدخل العسكرى المباشر فى هذا الصراع، إذ لا يوجد من يسوغ تورطها فى مثل هذه النوعية من الصراعات المعقدة.

فالولايات المتحدة ترى فى بوكو حرام ورقة رابحة، يمكن استثمارها فى الضغط على نيجيريا ودول الساحل الأفريقى، لتقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالقرارات السياسية، أو المبادلات الاقتصادية، وتوفير التسهيلات اللازمة للقيادة الأمريكية الجديدة فى أفريقيا (أفريكوم)، على غرار حملتها الحالية ضد تنظيم داعش، خاصة أن آبار النفط النيجيرية تقع فى جنوب البلاد، بعيدا عن مرمى نيران بوكو حرام، وهو ما يفسر عدم اكتراث واشنطن بالصراع، وإثارتها لملفات تبدو غير متسقة مع مسار الأحداث، وذلك بتحذير الحكومة النيجيرية من مغبة انتهاك حقوق الإنسان، وهى بصدد مواجهة بوكو حرام.

ينطبق الأمر ذاته على بريطانيا وفرنسا. فالأولى لم تتدخل عسكريا من قبل بشكل منفرد فى الصراعات

الداخلية الأفريقية، حتى فى مستعمراتها السابقة. والثانية لم يحدث أن تدخلت عسكريا فى الدول الأنجلوفونية، فضلا عن أنها لا تريد فتح جبهات جديدة للتدخل العسكرى فى الساحل الأفريقى، بعد تجربتى مالى وأفريقيا الوسطى.

لم يكن هناك بد إذن من تجربة الدواء الأخير، وهو التدخل العسكرى الإقليمى، حيث اضطرت دول الجوار النيجيرى إلى توسيع مهام (قوة العمل المشتركة متعددة الجنسيات)، والتى تكونت عام 1998، لمكافحة التهريب واللصوصية فى مناطق الحدود المشتركة، لتشمل محاربة بوكو حرام أيضا، خاصة بعد تدمير مقر القوة فى مدينة "باجا" النيجيرية، ونقل مقرها إلى تشاد.

أيد الاتحاد الأفريقى تشكيل القوة الإقليمية المقترحة، وذلك فى قراره الصادر عن قمته الرابعة والعشرين فى يناير2015، بقوام مبدئى قدره سبعة آلاف وخمسمائة عنصر. وعقدت الدول المعنية اجتماعا فى العاصمة الكاميرونية ياوندى، لبحث تشكيل القوة المشتركة، وتنسيق مسائل القيادة، وقواعد الاشتباك والتدريب، لينتهى الاجتماع بموافقة كل من: نيجيريا، وتشاد، والكاميرون، والنيجر، وبنين، على الانضمام إلى القوة المقترحة، وزيادة قوامها إلى ثمانية آلاف ومائتى عنصر.

كانت المصالح الوطنية المباشرة هى المحدد الأساسى لاتخاذ قرار التدخل، والذى جاء إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعى عن الذات، بعد تضرر الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى تلك الدول. كما أنه حظى بموافقة السلطات التشريعية فى الدول المتدخلة بالإجماع. وجاء مسبوقا بطلب مباشر من السلطات النيجيرية، وكذا بتأييد دولى وإقليمى واسع النطاق.

فى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:

أولهما: تقمص تشاد لدور البطولة بين الدول المشاركة فى التحالف الإقليمى. **والثانية:** أن فرنسا – بالرغم من رفضها التدخل العسكرى المباشر- كانت أبرز القوى الدولية التى تفاعلت نسبيا مع القضية، مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، حيث اقتصرت مساهمتهما على الدعم اللوجيستى المحدود، وكذا الصين، التى غابت كلية عن المشهد، رغم كونها من أهم المستثمرين فى قطاع النفط فى نيجيريا. بالنسبة لتشاد، فهى أكبر المتضررين من الصراع بعد نيجيريا، حيث شكلت بوكو حرام تهديدا مباشرا لاقتصادها كدولة حبيسة، تعتمد كلية على الموانئ الكاميرونية على المحيط الأطلنطى. كما أنها مثلت تهديدا لنشاط الصيد فى بحيرة تشاد. فضلا عن أن الفوضى الأمنية المصاحبة لهجمات بوكو حرام ربما تشجع المتمردين التشاديين فى جنوب البلاد على الزحف نحو العاصمة انجامينا.

أما فرنسا، فإن امتداد هجمات بوكو حرام إلى مستعمراتها السابقة، يمثل تهديدا مباشرا لمصالحها، خاصة فى النيجر، التى تنتج وحدها 46% من يورانيورم القارة السمراء، والذى تعتمد عليه محطات الطاقة النووية فى فرنسا. لذا استضافت باريس قمة لبحث الأزمة فى مايو 2014.

كما سخرت إمكانيات قواعدها العسكرية فى المنطقة، وخاصة عملية " برخان"، التى تتمركز فى تشاد، فى خدمة القوات الإقليمية المشتركة، تسليحيا ولوجيستيا. فى هذا الإطار شن التحالف الإقليمى هجمات مكثفة ضد بوكو حرام، ونجح فى تحرير أعداد كبيرة من المختطفين. وسعى الرئيس بخارى إلى تعضيد التحالف ودعمه ماليا ولوجيستيا، فزار تشاد والنيجر فى يونيو2015، وتلا ذلك بزيارة للولايات المتحدة، لحث واشنطن على الوقوف بفاعلية مع التحالف الإقليمى. لكن واشنطن استمرت على رفضها لتزويد الجيش النيجيرى بالسلاح، بدعوى فشل الحكومة فى الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما دفع بخارى إلى المجاهرة بانتقاد الإدارة الأمريكية، متهما إياها بدعم بوكو حرام.

من جانبها، قابلت بوكو حرام التحالف الإقليمى ضدها برسالة تحذيرية، على لسان زعيمها أبو بكر شيخو، تحمل قدرا جليا من الاستخفاف، والتوعد بمزيد من الهجمات ضد المشاركين فى التحالف. ويعود هذا الشعور بالاطمئنان لدى الحركة إلى استمرار تدفق السلاح إليها عبر دروب الصحراء وبحيرة تشاد، واستشراء الفساد وحالات الفرار داخل الجيش النيجيرى، ونقص جاهزية القوات المتداخلة، وتخاذل المجتمع الدولى فى دعم التحالف الإقليمى.

بالرغم من هذه المعطيات، فإن إحكام السيطرة على الحدود، وتجفيف مصادر الدعم المالى والتسليحى للحركة، يمكن أن يسهم فى إضعاف الحركة، وذلك مثلما فعلت كينيا ضد حركة الشباب المجاهدين فى الصومال. فهل تنجح نيجيريا، بمساعدة حلفائها الإقليميين، فى إلحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام، أم تستمر المواجهات بين الجانبين، بما يشبه حروف الاستنزاف، التى من المؤكد أن الشعب النيجيرى هو من سيدفع ثمنها، خصما من أمنه، واستقراره السياسى والاقتصادى؟ هذا ما سوف تجيب عنه تطورات الأحداث فى قابل الأيام ■

أفريقيا فى ضوء الاستراتيجية الأمريكية 2015

د. نجلاء مرعى

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز - السعودية



جاءت إستراتيجية الأمن القومي الصادرة فى 6 فبراير 2015 لتؤكد على أن هناك اتفاقا بين صناع السياسة فى الولايات المتحدة على أن أفريقيا تحتل موقعا مهما فى منظومة المصالح الأمريكية فى العالم، وذلك نظرا لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية واقتصادية متنامية، فأفريقيا تطرح بديلا قويا لمصادر نفط الشرق الأوسط، الأمر الذى أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولى على النفط والموارد الطبيعية الأفريقية.

إذ أكدت الإستراتيجية فى جملة شاملة "إننا نعمل على تعميق استثمارتنا فى أفريقيا، وخاصة فى مجال الطاقة، والقضاء على الأمراض والأوبئة، وتحقيق الأمن الغذائى فى تلك المنطقة الصاعدة من العالم".. وتفصيلا فقد أوضحت فى المجال السياسى أن أفريقيا آخذة فى الازدهار؛ حيث حقق العديد من الدول بها تقدما مطردا فى تحسين الحكم الديمقراطى، وسيادة القانون، ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة ستعتمد على قادة المستقبل، ورجال الأعمال الشباب والمبدعين فى تشكيل مستقبل القارة، مع تعزيز المؤسسات المدنية والعسكرية من خلال ترسيخ الحكم الجيد Good Governance؛ بحيث تكون هناك نظم قادرة على مخاطبة المشكلات الأفريقية الحقيقية، والعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان والقضاء على الفساد. وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت الاستراتيجية على أنه لا تزال هناك العديد من البلدان التى تعانى من تعثر التحول الديمقراطى نظرا لتمسك بعض القادة بالسلطة، وانتشار الفساد، وما تزال الصراعات الجارية فى السودان، وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المتطرفين فى الصومال و"بوكو حرام" بنيجيريا، تشكل تهديدًا للمدنيين الأبرياء، والاستقرار الإقليمى، والأمن القومى الأمريكى.

واقتصاديا، أكدت الإستراتيجية الأمريكية على "أننا نبحث عن فرص جديدة للشراكة والاستثمار فى أفريقيا والأمريكتين، حيث قمنا بتحفيز استثمارات فى مجال الزراعة والطاقة أكبر من أى وقت مضى"؛ حيث قامت بتوضيح أن المبادرات التى تعقدها الولايات المتحدة مع الدول الأفريقية اليوم تهدف للبناء وفقا لتطلعات الأفارقة - وذلك على عكس العقود الماضية التى قامت على المعونات لمساعدة الأفارقة، للحد من انعدام الأمن والمجاعة والمرض – فالجديد حرص الولايات المتحدة على زيادة العلاقات التجارية، والاستثمار، وتحقيق النمو القائم على التصدير من خلال توسيع وتعزيز أدوات مثل: قانون النمو والفرص فى أفريقيا (أجوا)، ومبادرة "إمداد أفريقيا بالطاقة" التى تهدف إلى تأمين الوصول إلى الطاقة فى أفريقيا جنوب الصحراء، ودعم الشركات الأمريكية لتعميق الاستثمار فيما يمكن أن يكون المركز الرئيسى للنمو العالمى فى المستقبل؛ حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى الإجمالى جنوب الصحراء أكثر من 5% خلال العقد الماضى على الرغم من اضطرابات الأزمة المالية العالمية.

أما من الناحية الأمنية، فتعد الوثيقة بالوفاء بالالتزامات المالية للأمم المتحدة، ودعم المنظمات الإقليمية كجزء من ترسيخها لمفهوم أوسع للأمن القومى، تتبناه المؤسسات العالمية والإقليمية، وفى هذا الشأن تتعهد "بتعميق شراكاتها الأمنية مع البلدان والمؤسسات الأفريقية، مثل: مساندة منظمة الاتحاد الأفريقى فى حل النزاعات فى مالى والصومال، وتعزيز قدرة حفظ السلام الأفريقية، والتى سوف تساعد البلدان الأفريقية فى النشر السريع للقوات فى حال الأزمات الناشئة، ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفى مجال التغذية والصحة العامة، قدمت الإستراتيجية وعود "بالشراكة الأمريكية مع أصحاب المشروعات

الأفريقية، لإطلاق مشروعات الطاقة النظيفة، ومساعدة المزارعين على ممارسة الزراعة الذكية مناخيًا"، وأكدت على أن الاستثمارات الأمريكية ستستمر فى أفريقيا للمساهمة فى الحد من معدلات الجوع من خلال مبادرات مثل "التغذية من أجل المستقبل"، والعمل مع الشركاء للحد من الوفيات الناجمة عن فيروس الإيبولا، وفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والملاريا، والسل فى جميع أنحاء أفريقيا من خلال مبادرات مثل "خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز"، وبرنامج "الأمن الصحى العالمي"؛ إذ كان وباء الإيبولا فى عام 2014 بمثابة تذكير صارخ للتهديد، الذى تشكله الأمراض المعدية، وضرورة العمل الجماعى العالمى لمواجهته.

ومما سبق، يمكن القول إن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام 2015 هى استمرار لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ حيث أصبحت أمريكا عنصرا أساسيا وحاسما فيها بعد اكتشاف ثرواتها البترولية، وإثر قيام الإدارة الأمريكية بتبنى سياسة "محاربة الإرهاب"، ومحاولة تعبئة العالم للقضاء على ما سمته بـ"الإرهاب الإسلامي". وقد ربطت الإدارة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية للدول الأفريقية بتبنى تلك الدول للمعايير الأمريكية فى التصدى "للإرهاب"، وبالتالى تحولت أفريقيا إلى قاعدة استراتيجية خلفية، مهمتها تأمين الإمدادات البترولية للولايات المتحدة، وقد دفع ذلك الإدارة الأمريكية إلى توطيد علاقتها العسكرية بالدول الأفريقية، وإلى العمل على إقامة قواعد عسكرية، وإجراء مناورات لقواتها فى القارة وحولها..وقد اعتمدت تلك الإستراتيجية على الآليات التالية:

أولا: دعم الأنظمة الأفريقية الصديقة: وإمدادها بكل ما يُمكن حكام تلك الأنظمة ورموزها من الاستمرار فى الحكم، وفى قمع إرادة شعوبهم، مثل غينيا الاستوائية، فبالرغم من أن تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعام 2012 وصف ذلك البلد بأنه "دولة يديرها زعماء لا يخضعون لقانون، وقد قاموا بنهب الاقتصاد الوطني"، أقدمت الإدارة الأمريكية على شطبها من اللائحة السوداء فى مجال حقوق الإنسان، وأعادت فتح السفارة الأمريكية بها، وقدمت لها شتى أنواع المساعدات.

ثانيا: مبدأ تغيير الأنظمة: أى العمل على قلب أنظمة الحكم التى لا تروق لها، أو ترى فيها تهديدا لمصالحها، مستخدمة فى ذلك شتى الوسائل (الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والاغتيالات، والرشاوى ....الخ)، وقد شهدت بعض الدول الأفريقية سلسلة من الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والاضطرابات السياسية، التى لم تكن الولايات المتحدة وأجهزتها بعيدة عنها، أو عن غالبيتها، فساحل العاج ما زال مسرحا لاضطرابات منذ سبتمبر 2002، وشهد كل من غينيا، وموريتانيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والكونغو، وليبيريا، وسيراليون، وإثيوبيا، والصومال، ودولتى السودان، وبعض البلدان الأخرى انقلابات ونزاعات مسلحة، لعبت الولايات المتحدة دورا مهما فى إثارتها وتوجيهها. ويشير أستاذ العلوم السياسية الفرنسى بيار فراكلين تفاريس فى هذا الصدد إلى أنه "ليست النزاعات فى الغالب سوى واجهة للمصالح التى تحرك السلطات الحاكمة، أو الشركات المتعددة الجنسية، ومن ورائها الدول الأجنبية، لا سيما أمريكا وفرنسا. وقد وظفت هذه الشركات النزاعات الإقليمية، أو المحلية من أجل الحصول، أو الحفاظ على بعض الأسواق والتنازلات، ولذلك جرى التنديد بدور شركات تصنيع الخشب فى تفكيك ليبيريا والكونغو ... إلخ، إذ إن عملاء الدول الأجنبية "يؤججون" المعارك، ويحركون الانقلابات، وتأتى بعد ذلك الدول الغربية لكى تفصل بين الأطراف المتنازعة".

ثالثا: تشجيع القبلية وتعميق الانقسامات: وذلك على أسس طائفية أو إثنية أو دينية فى البلد الواحد، فتكون النتيجة هى تقسيم الدولة الواحدة إلى دويلات يسهل التحكم فيها، وبسط الوصاية عليها بحجة "الحماية" و"الدفاع" عن حقوق الأقليات أو الإثنيات، ويصبح التواجد الأمريكى فى بعض الأحيان، إن لم يكن فى معظم هذه الحالات، مطلبا "محليا" لضمان تطبيق الاتفاقيات التى يتم التوصل إليها بين الفرقاء، أو للإشراف على تطبيقها.

رابعا: عسكرة القارة: وتتخذ عدة أشكال، منها: تشكيل قيادة أمريكية خاصة بأفريقيا Africom، والتعاون العسكرى بين دول القارة والولايات المتحدة، وتوقيع اتفاقيات تحالف استراتيجى ذات طابع عسكرى مع دول القارة، وإقامة قواعد عسكرية دائمة فى مناطق حساسة من أفريقيا، تضمن تواجدا عسكريا للولايات المتحدة يكون من مهامه تأمين المصالح البترولية للولايات المتحدة.

خامسا: مكافحة الإرهاب فى أفريقيا: حيث عقدت أمريكا اجتماعا خاصا بمبعوثى الدول الأفريقية، وعرضت جملة من المطالب من أهمها:

1. المشاركة الكاملة للدول التى يمثلها هؤلاء السفراء فى التحالف الأمريكى الدولى للحرب ضد الإرهاب.

الدور الصينى المتصاعد فى أفريقيا

د. سامى السيد أحمد

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة



استطاعت الصين أن تحقق تقدما ملحوظا على الصعيد الاقتصادى؛ حيث أضحت منذ عام 2010 ثانى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كانت فى المرتبة السادسة فى عام 2000، وهى بذلك تخطت اليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وهناك توقعات بإمكان تفوقها اقتصاديا على الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن الحالى.

اتبعت الصين إستراتيجية الصعود السلمى Peaceful Rise بهدف تجنب الدخول فى مواجهات مع أطراف خارجية من شأنها عرقلة مسيرة التقدم الصينى، وفى ذات الوقت سعت للانفتاح وتوسيع دائرة التحرك على المستوى الخارجى، وفى هذا الإطار حظيت القارة الأفريقية بأهمية خاصة.

أولا: الأبعاد التاريخية

الصين ليست لاعبا جديدا فى القارة الأفريقية، وإنما لديها علاقات وروابط تاريخية، عريقة وممتدة مع القارة، وقد تأثرت تلك العلاقات سلبا بقدوم الاستعمار الغربى للقارة التى دخلت فى حقبة مظلمة بدءا من القرن الخامس عشر الميلادى. وساندت الصين أفريقيا فى نضالها من أجل الاستقلال، وقدمت دعما ماديا ومعنويا لحركات التحرر الأفريقية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، وأكد الزعيم الصينى ماوتسى تونج فى الثامن من أغسطس 1963 خلال لقائه بمجموعة من الأصدقاء الأفارقة كانوا فى زيارة إلى بكين أن "أفريقيا هى جزء من المد الضخم فى مواجهة الامبريالية والاستعمار، وأن الدول الأفريقية ستحصل على استقلالها وتحررها عاجلا أو آجلا، وأن الأمة الصينية ككل تقف إلى جانبكم". كما ساعدت الصين الدول الأفريقية بعد حصولها على الاستقلال فى بناء المصانع، والمزارع وشبكات الرى، ومحطات الطاقة، وشبكات المواصلات، والاتصالات، ونظم الرعاية الصحية، والتعليم. ويعتبر مشروع إقامة خط سكة حديد - بطول 1860 كم2 يربط بين تنزانيا وزامبيا Tanzam Railway - من أشهر المشروعات التى أقامتها الصين فى القارة الأفريقية خلال حقبة السبعينيات، وقد استغرق العمل بالمشروع خمس سنوات (من أكتوبر 1970 حتى 1975)، وشارك فيه نحو 50 ألف شخص من المهندسين والفنيين الصينيين، وقدمت الصين قرضا بدون فوائد، قيمته 988 مليون يوان للمساهمة فى إكمال المشروع.

وبعد نهاية الحرب الباردة وبدء الألفية الجديدة ازدادت أهمية القارة الأفريقية لدى الصين؛ حيث سعت إلى توطيد علاقاتها معها على أسس جديدة – نوعا ما - بما يعزز مسيرة التقدم والنهوض الصينى والتحول إلى قوة عالمية فاعلة، فأصبح على قمة أولوياتها فتح أسواق ومنافذ تجارية جديدة لتسويق منتجاتها، والوصول إلى المواد الخام والموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية، لاسيّما النفط والمعادن الإستراتيجية.

ثانيا: الشراكة التجارية

نجحت الصين فى عام 2009 فى أن تصبح الشريك التجارى الدولى الأول للقارة الأفريقية؛ حيث بلغ حجم تجارتها مع القارة فى ذلك العام 90.2 مليار دولار، وحققت آنذاك فائضا تجاريا طفيفا لم يتجاوز 5.4 مليار دولار. وظلت الصين حريصة على البقاء فى هذه المنزلة التجارية، ومن ثم شهد حجم تجارتها مع القارة الأفريقية تصاعدا مستمرا، ووصل فى عام 2010 إلى 123.2 مليار دولار، وفى عام 2011 إلى 166 مليار دولار، وفى عام 2012 إلى 198.5 مليار دولار، ووصل العجز التجارى الصينى مع القارة فى ذلك العام إلى 27.9 مليار دولار.

2. التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وتسهيل مهام البعثات الاستخبارية الخاصة الموفدة إليها.

3. تشديد أنظمة أمن الحدود، وفرض مزيد من الرقابة لمراقبة التحركات والمنافذ والحدود.

4. التعاون فى القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل البلاد الأفريقية، وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية.

5. المشاركة الجادة فى تعقب خلايا منظمات إرهابية والمتعاونين معها.

وفى هذا الشأن، شهدت الجهود الأمريكية والدولية تطورات تدريجية فى مكافحة الإرهاب فى أفريقيا، حيث بدأ تسيير دوريات مراقبة بحرية كثيفة لبعض السفن الحربية الأمريكية والأوروبية على طول السواحل الصومالية، وإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية فى جيبوتى لمراقبة الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا. ثم تدشين ما يعرف بـ"مبادرة الساحل" فى نوفمبر 2002، حيث تضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة فى كل من مالي، وموريتانيا، وتشاد، والنيجر. وفى عام 2005 تم توسيع هذه المبادرة، وباتت تحمل اسم "مبادرة الساحل الكبير". وفى فبراير 2006 أنشأت ما يعرف بـ"تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" فى الصومال.

سادسا: تأمين النفط الأفريقى: إذ يحظى النفط الأفريقي بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، باعتباره مصلحة قومية استراتيجية، خصوصا فى ظل استمرار اعتماد القوى الكبرى عليه فى المستقبل المنظور، وبالتالى اشتعال حدة المنافسة بين الشركات الغربية والآسيوية على استغلال حقوق النفط فى أفريقيا؛ إذ تحتل القارة الأفريقية موقعا مهما فى خريطة النفط العالمية، إذ بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 36%، مقابل 16% لباقى القارات، وبلغ احتياطاتها 114 مليار برميل؛ أى بنسبة 8% إلى الاحتياطى العالمي، وتمتلك منطقة غرب أفريقيا حوالى 60 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الأفريقى مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمى منه، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبى فى القارة الأفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، بهدف التحكم فى الاقتصاد العالمى واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر. فأفريقيا جنوب الصحراء توفر خُمس واردات الولايات المتحدة من النفط، هذا وقد تزايدت واردات أمريكا من النفط الأفريقى بنسبة 30% عام 2015. ويتوقع أن يحتل خليج غينيا، الذى يحتوى على احتياطى يقدر بنحو 24 مليار برميل، المركز الأول فى إنتاج النفط بعيدا خارج الحدود. ومن ثم، آثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربى للحصول على 50% من وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذى عززته توصيات تقارير سياسة الطاقة القومية، والتى تؤكد على أن غرب القارة يعتبر أحد أسرع مصادر النفط نموا بالنسبة للسوق الأمريكي، كما أكد على أهمية الدور الذى قامت به الشركات الأمريكية فى بناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون، والذى بلغ حجم استثماراتها ضمن كونسورتيوا دولى 3,5 مليار دولار.

وعليه، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، خصوصا مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولى على موارد النفط فى أفريقيا. ولكن، يؤخذ على إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام 2015 فيما يتعلق بأفريقيا، أمران يتمثل أولهما: فى إقرار الوثيقة العديد من التحديات الأمنية التى توجد فى أفريقيا، بما فى ذلك نمو وانتشار الجماعات الإسلامية المتشددة فى أنحاء أفريقيا، والتفكك المستمر الذى تشهده ليبيا، وأعمال العنف الوحشية المتزايدة فى نيجيريا، وعدم الاستقرار فى جمهورية الكونجو الديمقراطية، ونمو الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات. ولكن لم تناقش مدى كفاية الموارد المالية لدى القيادة العسكرية الأمريكية فى أفريقيا (أفريكوم) - وهى قيادة القتال الجغرافية المسئولة عن تنفيذ أية عمليات عسكرية ضرورية، سواء بمساعدة الشركاء الأفارقة، أو اتخاذ إجراءات مباشرة - لتنفيذ المهام المسندة إليها.

ثانيهما، فى حين يتم تشجيع القطاع الخاص على تعميق الاستثمار - فى الواقع، فإن العديد من مبادرات إدارة أوباما فى أفريقيا، بما فى ذلك مبادرة "إمداد أفريقيا بالطاقة"، هى حقا شراكات بين القطاعين العام والخاص– فإن الوثيقة الإستراتيجية لا تقدم الكثير من التفاصيل حول الحوافز والتسهيلات، التى يجب أن تكون متاحة للشركات الأمريكية، حتى تقوم بدورها فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بأفريقيا.

والمفترض أن تعمل الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بأفريقيا على تحويل الخطاب من التشجيع على الفرص فى القارة إلى العمل الجاد لوضع الاستراتيجيات الواقعية ■

وفى عام 2013 بلغ حجم تجارة الصين مع القارة الأفريقية نحو 210 مليار دولار، وبلغت نسبة الصادرات الصينية للقارة نحو 4.2% (93 مليار دولار) من إجمالى الصادرات الصينية (2209 مليار دولار)، فى حين وصلت نسبة الواردات الصينية من القارة إلى 6% (117 مليار دولار) من إجمالى الواردات الصينية (1949 مليار دولار)، أى أن تجارة الصين مع أفريقيا تمثل نحو 5% من إجمالى تجارة الصين مع العالم. وفى عام 2014 وصل حجم تجارة الصين مع القارة الأفريقية إلى 220 مليار دولار، وهناك توقعات بأن يصل خلال عام 2015 إلى 280 مليار دولار، وفى عام 2020 إلى نحو 400 مليار دولار.

وتتركز تجارة الصين مع أفريقيا إلى حد كبير فى عدد محدود من الدول الأفريقية؛ حيث تحصل أربع دول أفريقية هى: جنوب أفريقيا، نيجيريا، مصر، الجزائر على أكثر من نصف الصادرات الصينية للقارة (تقديرات عام 2012)، فى حين أن أكثر من 87% من الواردات الصينية من القارة يأتى من خمس دول هى: جنوب أفريقيا، أنجولا، ليبيا، الكونغو، والكونغو الديمقراطية. ويتصدر النفط الأفريقى والمواد الخام قائمة الواردات الصينية من القارة الأفريقية، فعلى سبيل المثال فى عام 2011 كان أكثر من 80% من إجمالى الواردات الصينية من أفريقيا عبارة عن نفط خام ومواد خام أولية. وركزت إستراتيجية الصين النفطية فى أفريقيا China's Oil Diplomacy على هدفين رئيسين، الأول قصير الأجل، ويتمثل فى تأمين إمدادات النفط، للمساهمة فى تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب المحلى على النفط، والثانى طويل الأجل، ويتمثل فى جعل الصين لاعبا فاعلا فى السوق العالمية للنفط. ولتحقيق ذلك أضحت شركات النفط الصينية، لا سيّما المملوكة للدولة: (مثل شركة CNPC، وشركة CNOOC، وشركة Sinopec، وشركة PetroChina) تلعب دورا ملحوظا فى عمليات التنقيب واستخراج النفط فى كثير من الدول الأفريقية، مثل: الجزائر، والسودان، وأنجولا، ونيجيريا، والجابون، وكينيا، والكونغو برازافيل، وناميبيا، ومدغشقر، وإثيوبيا. وباتت الصين تحصل على ما لا يقل عن 30% من إجمالى وارداتها النفطية على مستوى العالم من القارة الأفريقية.

ثالثا: الاستثمارات والمساعدات الصينية لأفريقيا

وشهد الاستثمار الصينى المباشر فى أفريقيا نموا كبيرا خلال الآونة الأخيرة، ولكن تفاوتت تقديرات الحجم الفعلى لذلك الاستثمار، حيث إن التقديرات الرسمية وفقا لما أعلنته وزارة التجارة الصينية تؤكد أن تدفقات الاستثمار الصينى FDI Flows على أفريقيا ازدادت بمقدار ستة أضعاف خلال الفترة من 2005 حتى 2012؛ لتتحول من 392 مليون دولار إلى 2.5 مليار دولار، وكذلك فإن رصيد الاستثمار الصينى المباشر فى القارة FDI stock ازداد خلال الفترة ذاتها بمقدار 13 ضعفا، من 1.5 مليار دولار إلى 21.23 مليار دولار فى عام 2012. ولكن هناك تقديرات أخرى أكبر بكثير من تلك التقديرات الرسمية، فعلى سبيل المثال أكد تيان شوجان Tian Xuejun، سفير الصين لدى جنوب أفريقيا، فى عام 2012 أن الاستثمار الصينى فى أفريقيا بأشكاله المختلفة يتجاوز 40 مليار دولار. وأكدت لجنة التجارة الدولية الأمريكية U.S. International Trade Commission أن أكثر من نصف حجم الاستثمار الصينى المباشر فى أفريقيا خلال الفترة من 2003 حتى 2010 كان موجها إلى قطاع النفط، وأن المتلقين الرئيسيين هم: نيجيريا، السودان، أنجولا، مصر، تشاد، والنيجر. ووفقا لوزارة التجارة الصينية، فإنه خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر 2014 قامت الشركات الصينية باستثمارات مباشرة قيمتها 3.5 مليارات دولار فى أفريقيا، وأن عدد الشركات الصينية التى نفذت أعمالا فى أفريقيا تجاوز 2500 شركة غطت مجالات مختلفة من بينها: التمويل، والاتصالات، والطاقة، والتصنيع، والزراعة، وخلقت أكثر من مائة ألف فرصة عمل للسكان المحليين.

وتخصص الصين مايقرب من نصف إجمالى مساعداتها الخارجية للقارة الأفريقية، ونظرا لأنها لا تقدم بيانات تفصيلية عن مساعداتها الخارجية تضاربت التقديرات، وحدث خلط بين الاستثمارات والمساعدات الصينية للقارة الأفريقية، فخلال الفترة من 2009 حتى 2012 قدمت الصين 10 مليارات دولار للقارة فى شكل قروض ميسرة، وخلال زيارة الرئيس الصينى للقارة فى مارس 2013 تم التعهد بتقديم 20 مليار دولار للقارة خلال الفترة من 2012 حتى 2015، واعتبر البعض هذه الأموال استثمارات، فى حين اعتبرها البعض الآخر مساعدات، ومع ذلك لم تقم الحكومة الصينية بتوضيح طبيعة هذه الأموال. ووفقا لمركز التنمية الدولية Center for Global Development فى واشنطن فإن الصين قدمت خلال الفترة من 2000 حتى 2011 مساعدات إلى 50 دولة أفريقية، بلغت قيمتها الإجمالية 75 مليار دولار، بينما أكدت الورقة البيضاء التى أصدرتها الصين فى أبريل 2011 أن إجمالى المساعدات التى قدمتها الصين على مستوى العالم حتى نهاية 2009 بلغت 256.29

مليار يوان، أو ما يعادل 37.7 مليار دولار. فى حين أكد تقرير صدر عن مؤسسة راند Rand الأمريكية أنه خلال الفترة من 2001 حتى 2011 حصلت49 دولة أفريقية على مساعدات صينية قيمتها 175 مليار دولار. وعلى أية حال فإن حجم المساعدات التى تقدمها الصين للقارة الأفريقية حاليا يصل إلى 2.5 مليار دولار سنويا.

رابعا: المبادئ والآليات

استحدثت الصين فى عام 2000 آلية جديدة لتوطيد دورها وعلاقاتها بالقارة الأفريقية، وهى منتدى التعاون الصينى الأفريقى Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC)، والذى اعتُبر بمثابة وسيلة للحوار الجنوبى- الجنوبى بين أكبر دولة نامية فى العالم- كما تصف نفسها - وبين القارة التى تضم أكبر عدد من الدول النامية فى العالم، ولتبادل الأفكار والرؤى حول سبل حماية وتعزيز المصالح المشتركة. وقد لقى هذا المنتدى الذى يُعقد كل ثلاث سنوات بشكل تبادلى بين الصين وأفريقيا استجابة وتأييدا قويا من الجانب الأفريقى، وانعكس ذلك بشكل جلى فى حجم المشاركة الأفريقية فى القمم الخمس التى عقدها المنتدى، ومن المتوقع أن تحظى القمة السادسة التى ستُعقد خلال هذا العام (2015) بنفس القدر من الأهمية والمشاركة الكبيرة من الجانب الأفريقى.

وأقامت الصين شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية مع القارة الأفريقية، ومن بين 54 دولة أفريقية هناك فقط ثلاث دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وهى: بوركينا فاسو، وسوازيلاند، وساوتومى وبرنسيب، حيث تقيم تلك الدول علاقات دبلوماسية مع تايوان. ونجحت الصين فى دفع الكثير من الدول الأفريقية إلى سحب اعترافها بتايوان، وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها فى مقابل إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، وتعتبر جامبيا آخر دولة أفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان فى نوفمبر 2013 والتحقت بركب الدول المؤيدة للصين. وحرص القادة الصينيون دوما على زيارة القارة الأفريقية، والتأكيد على أهمية القارة بالنسبة للصين.

وعملت الصين جاهدة على تقديم نفسها للقارة الأفريقية كنموذج مغاير للنموذج الأمريكى والغربى بوجه عام، وهذا النموذج الصينى ChineseModel، أو إجماع بكين BeijingConsensus تعددت محاوره بدءا من التعامل مع الدول الأفريقية كدولة نامية، وامتدادا إلى التعامل معها على قدر من المساواة استنادا إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمى، وفى مقدمتها مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وصولا إلى عدم وضع شروط مسبقة فى مقابل تقديم المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى تبنى نمط الحزب الواحد "الحزب الشيوعى" بدلا من نمط التعددية الحزبية، والأخذ بالنمط الاشتراكى المُطعَّم باقتصاد السوق فى مواجهة النمط الرأسمالى، وأخيرا إعطاء أولوية للتنمية والاستقرار السياسى بدلا من التركيز على الحريات الفردية.

وعلى صعيد الترويج والدفاع عن هذا النموذج الصينى، أكد وزير الخارجية الصينى الأسبق لى تشاوشينج Li Zhaoxing (مارس 2003 حتى أبريل 2007) عندما سُئل عن الاستثمار الصينى فى الدول الأفريقية التى لديها سجلات فى انتهاكات حقوق الإنسان، أجاب قائلا "هل تعرف ما هو معنى حقوق الإنسان؟، إن المعنى الأساسى لحقوق الإنسان هو البقاء والتنمية". وهذا يعكس أن الصين لديها مفهوم مغاير لحقوق الإنسان يستند إلى مضامين اقتصادية تنموية، وليس إلى الحريات الفردية والمشاركة السياسية. وخلال زيارة الرئيس الصينى شي جينبينج Xi Jinping للقارة الأفريقية فى مارس 2013 أكد أن "أفريقيا تحتاج إلى أن تُعامل بقدر من المساواة، وهذا ما لا يفهمه الكثير من الدول الغربية، أو على الأقل لا ترغب فى عمله، وأن الصين تعرف على الأقل أن عليها أن تُعامل الشعوب الأفريقية على قدر من المساواة".

خامسا: ملاحظات على الدور الصينى فى أفريقيا

فى محاولة لتقييم الدور الصينى فى أفريقيا، وبحث مدى جدوى البديل الصينى للقارة، يمكن القول إن السياسات الصينية حظيت بقبول وتأييد واضح من معظم الحكومات والشعوب الأفريقية، لا سيّما مع تزايد الانتقادات للممارسات الأمريكية والغربية فى القارة وفقدانها للمصداقية، وكذلك ساهمت الصين فى تقليل فرص استغلال القارة من جانب القوى الغربية، وأتاحت للقارة فرصة للمفاضلة بين بدائل مختلفة. ولكن على الجانب الآخر تعرضت الصين لانتقادات أفريقية ودولية، نتيجة لبعض ممارساتها التى هدفت بالأساس إلى تحقيق المصالح الوطنية الصينية بغض النظر عن انعكاساتها السلبية على الدول الأفريقية، ومن أبرز تلك الممارسات ما يلى:

1- توجيه ضربة مزدوجة للمنتجين الأفارقة، ففى ظل إغراق الأسواق الأفريقية بالمنتجات الصينية الرخيصة لم يعد بمقدور المنتجين الأفارقة منافسة تلك المنتجات فى الداخل أو فى الأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال أدت صادرات المنسوجات الصينية إلى إغلاق الكثير من مصانع إنتاج النسيج فى كينيا، وليسوتو، وجنوب أفريقيا،

وسوازيلاند، ونيجيريا، وأدى ذلك بدوره إلى فقدان آلاف فرص العمل المحلية فى تلك الدول. وكذلك الحال بالنسبة لصناعة الملابس فى جنوب أفريقيا، وكينيا، والأحذية فى إثيوبيا، والأثاث فى غانا.

2- الاعتماد بالأساس على العمالة الصينية، بعض المشروعات الصينية فى أفريقيا اعتمدت إلى حد كبير على العمال والفنيين الصينيين، ومن ثم لم تسهم بشكل كبير فى خلق فرص عمل داخل الدول الأفريقية، والحد من أوضاع البطالة. وتؤكد بعض المصادر أن عدد الصينيين الذين يعيشون ويعملون فى أفريقيا يبلغ على الأقل مليون نسمة. ونتيجة لأوضاع عدم الاستقرار السياسى فى كثير من مناطق القارة تعرض هؤلاء المواطنون والعمال الصينيون لاعتداءات مختلفة، ولجأت الصين فى بعض الأحيان إلى التدخل لحمايتهم، أو حتى إجلائهم، مثلما فعلت مؤخرا فى ليبيا فى عام 2011، حيث قامت بإجلاء نحو 30 ألف مواطن صينى من الأراضى الليبية.

3- تصدير السلاح إلى بعض الدول الأفريقية التى تشهد صراعات داخلية، ومن أكثر الأمثلة وضوحا فى هذا الإطار تصدير السلاح إلى السودان وزيمبابوى، وهذه الأسلحة سواء أكان الطرف المتلقى لها الحكومات، أو حركات المعارضة، فإنها فى كل الأحوال تؤدى إلى زيادة عدد الضحايا، وربما نزوع الطرف المتلقى إلى حسم الصراع عسكريا بدلا من اللجوء إلى تسويته سياسيا.

4- تقاعس الصين عن دعم شركائها الأفارقة فى مواجهة الضغوط الدولية، ومن أبرز الأمثلة فى هذا الإطار تقاعس الصين عن رفض قرار مجلس الأمن بإحالة ملف دارفور للمحكمة الجنائية الدولية؛ مما أدى فى نهاية المطاف إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق الرئيس السودانى عمر البشير، وبعض المسئولين السودانيين، وتوجيه تهم إليهم، تصل إلى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

5- لجوء الصين مؤخرا إلى إتباع سياسة براجماتية، تراجع فيها دور المبادئ التى لطالما التزمت بها فى سياستها الخارجية، وتدخلت فى كثير من القضايا التى كانت تعتبرها فى الماضى شأنا داخليا للدول الأفريقية، فعلى سبيل المثال تدخلت فى عام 2007 لإقناع الحكومة السودانية بقبول نشر قوات دولية فى دارفور التى تشهد صراعا داخليا، وكذلك أرسلت قوات عسكرية صينية لتأمين منشآتها ومواطنيها داخل الدول الأفريقية على خلاف المبدأ الصينى القديم عدم وجود جنود صينيين على الأراضى الأجنبية.

6- ممارسات أخرى متنوعة، مثل الإفراط فى إقراض الأفارقة مما يؤدى إلى زيادة معدلات المديونية، وتحميل الأجيال القادمة مزيدا من الأعباء، وقلة التزام الشركات الصينية العاملة فى القارة بقوانين العمل المحلية، وغيرها.

وعلى الرغم من الاعتبارات سالفة الذكر، وغيرها، إلا أن الارتباط الصينى بالقارة الأفريقية يعتبر بالنسبة لأفريقيا أمرا إيجابيا. بيد أن القارة صارت مطالبة أكثر من أى وقت مضى بصياغة رؤية إستراتيجية شاملة، وملزمة للتعامل مع كافة القوى الدولية المتنافسة داخلها؛ من أجل الحد من فرص استغلال القارة وتعظيم مكاسبها ■

السياسة الاسرائيلية فى أفريقيا: التطور والسمات

أحمد أمل

مدرس مساعد العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

لاقت العلاقة مع الدول الأفريقية اهتماما مستمرا من صانعي السياسة الخارجية في إسرائيل، إلا أنها لم تحتل يوما موقع الصدارة. فالهدف الرئيسي من سياسة إسرائيل الخارجية كان الحفاظ على أمن الدولة وضمان بقائها.

ارتبطت مكانة الدول بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية بما قد توفره من دعم للأهداف الأمنية من خلال آليات أربع جاء على رأسها الإمداد بالأسلحة، وهو ما يفسر المكانة المركزية لكل من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا في مرحلة ما قبل إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 كمصدر رئيسي للسلاح للعصابات الصهيونية، لتحتل كل من فرنسا وبريطانيا هذه المكانة خلال خمسينيات القرن الماضي، ثم ألمانيا الغربية خلال الستينيات، فضلا عن وجود الولايات المتحدة الأمريكية المستمر كمصدر رئيسي للدعم العسكري في معظم الفترات. ومن بين آليات دعم الأهداف الأمنية الاسرائيلية كانت القدرة على التدخل لصالحها بالقيام بردع أعدائها حال تعرضها للتهديد؛ الأمر الذي شكل دافعا إضافيا لأن توطد إسرائيل علاقتها ببريطانيا وفرنسا على نحو ما ظهر في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، قبل أن تتولى الولايات المتحدة القيام بهذا الدور منذ بداية الستينيات وحتى الآن. أما الآلية الثالثة فتمثلت في الامتناع عن إمداد أعداء إسرائيل بأسلحة متطورة من شأنها تغيير ميزان القوى لغير صالح إسرائيل، لذا استمرت العلاقة بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي حتى بعد التقارب بينه وبين عدد من القوى العربية الرئيسية. أما آخر الآليات فكانت ضمان عدم صدور قرار من مجلس الأمن يهدد المصالح الأمنية الإسرائيلية كفرض العقوبات الاقتصادية أو حظر توريد الأسلحة، وهي الآلية التي مثلت سببا إضافيا لتعزيز إسرائيل علاقتها بالدول الكبرى دائمة العضوية في المجلس. وقد جاء حرص إسرائيل على دعم علاقاتها بالدول ذات الأهمية الكبرى من الناحية الأمنية على حساب علاقتها بغيرها من الدول التي كان من بينها الدول الأفريقية. ومن بين أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية الأخرى تعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية. وهنا احتلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين مكانة بارزة مقارنة بغيرها من دول العالم خاصة الدول الأفريقية. وفي المرتبة الثالثة جاءت الأهداف المتعلقة بتوطيد الروابط مع المجتمعات اليهودية الكبيرة في بعض الدول كمصدر رئيسي للتبرعات والاستثمارات والدعم السياسي، وهو ما كان أحد مبررات العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة، وروسيا، ودول شرق أوروبا، فضلا عن فرنسا، وبريطانيا.

هذا التركيز من جانب إسرائيل على علاقاتها مع الدول الكبرى لم يكن يعني الاستغناء عن إقامة علاقات مع الدول الأفريقية؛ حيث اتسمت أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا بكونها متعددة ومتطورة على النحو الذي يكشف عنه عرض مراحل التطور الرئيسية في العلاقة بين إسرائيل والدول الأفريقية.

أولا: تطور العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية

بدأت علاقة إسرائيل بالدول الأفريقية خلال فترة ما قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل من خلال الترويج المستمر لوجود عامل مشترك يجمع بين اليهود والأفارقة تمثل في خضوعهما للظلم والاضطهاد لفترات طويلة، وأسفرت هذه الجهود عن التقارب المبكر مع الدولتين الأفريقيتين المستقلتين آنذاك: إثيوبيا، وليبيريا، حيث اعتبرتهما الحركة الصهيونية من الدول ذات المواقف الإيجابية من المطالب اليهودية بتأسيس دولة مستقلة. وفي السنوات الأولى من عمر الدولة الناشئة تكررت إشارات زعمائها إلى "الالتزام

الأخلاقي" و" المهمة التاريخية" لإسرائيل في علاقتها بأفريقيا. وبعيدا عن الدعاية الإسرائيلية، فقد كانت لإسرائيل حاجة ملحة في توسيع دوائر حركتها عالميا بسبب الحصار العربى، والبيئة المعادية التي نشأت فيها الدولة الجديدة. ولم تقتصر الأهداف الإسرائيلية على إنهاء حالة العزلة التي سعى الحصار العربي لفرضها، إذ تصاعدت المطالبات بتكثيف علاقات إسرائيل مع أفريقيا جنوب الصحراء كوسيلة لإجبار الدول العربية على الاعتراف بإسرائيل، والتي بلورتها مقولة شاعت وقتئذ، مفادها أن "الطريق للقاهرة يمر عبر باماكو"، وهو ما يضاف إلى تصريح شيمون بيريز بضرورة محاصرة دائرة الكراهية بدائرة من الأصدقاء الجدد. وانعكست هذه التوجهات في صورة الحركة الإسرائيلية الدائبة للتقرب من الجوار الأفريقي للدول العربية.

وقد مرت العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية بعدد من المراحل يمكن تقسيمها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التقارب (1948-1973)

مع بداية استقلال الدول الأفريقية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، دخلت العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية في طور جديد؛ حيث أصبحت أفريقيا هي "القارة المفضلة" للسياسة الخارجية الإسرائيلية. فقد أقامت إسرائيل علاقات وثيقة مع كوامي نكروما أول رئيس لغانا المستقلة في مجالات متعددة تضمنت التدريبات العسكرية، والملاحة البحرية، والطيران، والزراعة، والرى، والإسكان. وقد مهد هذا التقارب الطريق لإسرائيل لتوسيع دائرة علاقاتها مع زعماء الاستقلال الأفارقة، لتضم قائمة "أصدقاء إسرائيل" أسماءً بارزة منها جوليوس نيريري في تنزانيا وجومو كينياتا وتوم مبويا في كينيا و هاستنجز باندا في مالاوي، وباتريس لومومبا في الكونجو وليوبولد سنجور في السنغال وفيلكس هوفوييه بوانييه في ساحل العاج، فضلا عن علاقتها القديمة والراسخة بالإمبراطور هيلاسيلاسي في إثيوبيا. وكان المؤشر الأبرز على التقارب في تلك الفترة قيام إسرائيل بتأسيس علاقات دبلوماسية مع غالبية الدول الأفريقية فور استقلالها، بلغ عددها 33 دولة أفريقية من خلال بعثات دبلوماسية دائمة.

المرحلة الثانية: مرحلة المقاطعة (1973-1982)

مثلت حرب أكتوبر 1973 نقطة تحول في مسار العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية، ففي نوفمبر من عام 1973 قامت 21 دولة أفريقية بقطع علاقتها بإسرائيل تضامنا مع مصر، معتبرةً عبور القوات الإسرائيلية للضفة الغربية من قناة السويس احتلالا لأرض أفريقية. وإذا كان التضامن مع مصر في حربها مع إسرائيل سببا لمقاطعة عدد من دول القارة لإسرائيل، إلا أنه لم يكن وحده السبب وراء استمرار هذه المقاطعة. فقد واكب التطورات الداخلية - التي شهدتها ليبيا منذ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 - تصاعد في نشاطها في الدائرة الأفريقية؛ الأمر الذي مثل دافعا لبعض دول القارة للاستمرار في مقاطعة إسرائيل كمحاولة لكسب ود النظام الليبى، كما كان الحال مع أوغندا تحت حكم عيدي أمين، وعدد من دول الساحل الأفريقي المجاورة لليبيا كالنيجر، ومالي، وتشاد قبل نشوب الصراع بينها وبين ليبيا. كذلك أحجمت العديد من دول القارة التي تدين نسبة معتبرة من سكانها بالإسلام كإثيوبيا، ونيجريا، وجامبيا عن إعادة العلاقات مع إسرائيل، خاصة بعد أن غلب الطابع الديني على الطابع القومي للصراع في مرحلة ما بعد حرب 1973. لكن تجدر الإشارة إلى أن الفتور على المستوى السياسي المعلن لم يكن متسقا مع تنامي التبادل التجاري بين إسرائيل، وعدد من الدول الأفريقية: كنيجيريا، وأنجولا، والكاميرون، وزائير (الكونجو الديموقراطية حاليا)، بجانب افتتاح مكاتب للمصالح الإسرائيلية في كل من غانا، وساحل العاج، وكينيا، لتجاوز آثار غياب التمثيل الدبلوماسي. ومن جانبها واجهت إسرائيل هذا التوتر في علاقاتها السياسية بغالبية الدول الأفريقية بتغيير موقفها من النظام العنصري في جنوب أفريقيا، لتتبادل الدولتان التمثيل الدبلوماسي في عام 1974، وما تبعه من توجيه إسرائيل الدعوة الرسمية لرئيس الوزراء الجنوب أفريقي لزيارة تل أبيب، بجانب الإعلان عن عدد من برامج للتعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين.

المرحلة الثالثة: الاستعادة التدريجية للعلاقات (1982- 1993)

شهدت بداية عقد الثمانينيات عودة تدريجية للعلاقات بين إسرائيل وأفريقيا على المستوى السياسي، حفزتها سلسة من الزيارات التي قام بها وزير الخارجية إسحق شامير، ووزير الدفاع أريل شارون لعدد من الدول الأفريقية. وفي مايو من عام 1982 كان رئيس زائير موبتو سيسي سيكو أول القادة الأفارقة إعلانا لعودة العلاقات بين بلادهم وإسرائيل، تبعه بعدة أشهر الرئيس الليبيري صامويل دو، ثم رؤساء كل من ساحل العاج، والكاميرون، قبل أن تعيد كل من إثيوبيا، وكينيا، وغينيا، وأفريقيا الوسطى علاقاتها مع إسرائيل بحلول العقد الجديد. لكن التقارب بين إسرائيل وأفريقيا في هذه المرحلة لم يكن كسابق عهده قبل حرب 1973. فمن ناحية كانت إسرائيل تعاني من تبعات الحرب، ولم تكن قد تعافت من آثارها بشكل كامل خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن فتحها جبهة جديدة للصراع في لبنان، لذا لم تكن المزايا التي عرضتها إسرائيل على الدول الأفريقية كافية لإغرائها بنقل التعاون لمستويات جديدة. ومن ناحية أخرى اتسمت عملية إعادة

العلاقات بالتعقيد والتباين، نظرا لاختلافها من دولة أفريقية لأخرى، حيث عجزت إسرائيل عن دفع الدول الأفريقية لاتخاذ قرار جماعى، يقضي بعودة العلاقات على غرار قرار المقاطعة. ومن ناحية ثالثة زاد التقارب بين إسرائيل، وجنوب أفريقيا من صعوبة عودة العلاقات مع الدول الأفريقية في ظل المقاطعة الأفريقية لنظام الفصل العنصري. وأخيرا فإن الخلافات داخل أجهزة صنع القرار في إسرائيل كان لها بالغ الأثر على الفتور، الذي اكتست به عملية استعادة العلاقات بالدول الأفريقية، في ظل التباين الحاد في الرؤى بين مسئولي وزارتي الخارجية والدفاع، وبين الجيلين القديم الساعي لإنهاء القطيعة مع الدول الأفريقية والجديد غير المتحمس لذلك بحجة عدم جدواه.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستقرار (1993-)

اجتمعت العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية لتفتتح مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية؛ فقد جاء توقيع اتفاقية أوسلو، وما تبعها من إطلاق المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيع معاهدة للسلام مع الأردن إلى رفع أي شكل من أشكال الحرج عن الدول الأفريقية في استعادة علاقتها بإسرائيل، بل السعي لتطويرها. كذلك أدى التحول السياسي في جنوب أفريقيا ونهاية نظام الفصل العنصري إلى انتهاء واحدة من قضايا الخلاف التي أثارتها علاقة إسرائيل بجنوب أفريقيا منذ عام 1974. وأخيرا أسفرت نهاية الحرب الباردة، وتفكك الكتلة الشرقية إلى زوال الخلافات الأيديولوجية مع بعض الدول الأفريقية التي كانت لا تحبذ الدخول في علاقات ودية مع إسرائيل في ظل الدعم الأمريكي المستمر لها. على هذه الخلفية استعادت إسرائيل علاقاتها بكامل الدول الأفريقية التي سبق لها مقاطعتها في نوفمبر 1973، بل زاد عدد الدول الأفريقية المرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل ليتجاوز الأربعين دولة.

ثانيا: السمات المميزة للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا في المرحلة الحالية

بالرغم من إنهاء القطيعة بين إسرائيل والدول الأفريقية، لم تشهد العلاقات تقدما حقيقيا يعود بالعلاقات لحالة التعاون الوثيق الذي ميز المرحلة الأولى التالية لنشأة إسرائيل، هذه الحقيقة تبرزها ثلاث سمات جوهرية، ميزت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا في طورها الأخير الممتد حتى الوقت الراهن.

وتعد السمة الأولى هي الطبيعة "الانتقائية" للسياسات الإسرائيلية تجاه الدول الأفريقية، بحيث أصبحت تهتم ببناء علاقات متينة مع دول بعينها ترى فيها الحليف الأكثر قدرة على حماية المصالح الإسرائيلية، وتعظيمها في المستقبل، لذا واكب الزيادة في عدد البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا خفض في مستوى التمثيل الدبلوماسى؛ ليقتصر عدد السفراء الإسرائيليين المقيمين في أفريقيا على 11 سفيرا فحسب في كل من مصر شمالا، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا شرقا، والسنغال، والكاميرون، وساحل العاج، وغانا ونيجيريا غربا، وأنجولا، وجنوب أفريقيا جنوبا.

وتمثلت السمة الثانية في قيام إسرائيل بتغيير "وكلائها" في أفريقيا من الهيئات والمؤسسات الرسمية إلى غير الرسمية ممثلة في الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. ولعل من بين الأسباب المحفزة لهذا التغير هو تحول العديد من الدول الأفريقية إلى ساحة للصراعات الداخلية بما قوض أية فرصة حقيقية لإسرائيل لبناء علاقات تعاونية متوازنة مع حكومات مثل هذه الدول، وهو ما استتبع حماية إسرائيل لمصالحها عبر الزيادة الملحوظة لنشاط الخبراء العسكريين الإسرائيليين، والشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في المجالين الاقتصادي والأمني على السواء في بؤر الصراع. فعلى سبيل المثال أوكلت وزارة الدفاع الإسرائيلية في السنوات الأخيرة مهام تدريب القوات الأفريقية المختلفة إلى شركات خاصة - إسرائيلية وغير إسرائيلية - على النحو الذي شهدته عملية تدريب الحرس الرئاسي في غينيا، وغينيا الاستوائية، والجيش الأوغندي الخاص، وقوات مكافحة الإرهاب الأوغندية، فضلا عن القوات الخاصة للبحرية النيجيرية. ويفسر هذا التحول اصطحاب وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان في زيارته المهمة لخمس دول أفريقية عام 2009 وفدا، يتكون بالأساس من ممثلين لشركات الأمن وشركات تصدير الأسلحة.

وترتبط ثالث السمات بالتحولات الداخلية في إسرائيل؛ حيث أصبح الرأي العام الإسرائيلي أقل اهتماما وتعاطفا مع القضايا الأفريقية، وأقل اعتبارا لأهمية بناء علاقات وثيقة معها بعدما أدت مشكلات المهاجرين غير الشرعيين في إسرائيل من دول القرن الأفريقى، وشرق أفريقيا إلى خلق مشاعر عدائية تجاه الأفارقة عموما لدى نسبة متزايدة من الإسرائيليين. كما امتد فقدان التعاطف مع أفريقيا والاهتمام بقضاياها إلى المتخصصين، فبحلول عام 2006 تم إغلاق قسم الدراسات الأفريقية بالجامعة العبرية، وكذلك برنامج أفريقيا في جامعة تل أبيب.

وعلى الصعيد الدبلوماسي لم يصدر عن الخارجية الإسرائيلية إستراتيجية رسمية للعلاقات مع أفريقيا تحدد معالم هذه العلاقة في المستقبل، كما ارتفع معدل تغيير أعضاء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا، بجانب تراجع الخبراء المختصين في إدارة العلاقة مع أفريقيا من حيث العدد والكفاءة ■

أبعاد التوجه التركى نحو أفريقيا

محمد عبد القادر خليل

باحث – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية



شهدت العلاقات التركية مع القارة الأفريقية تطورات متلاحقة خلال السنوات الخالية ارتبطت بمحاولات أنقرة تأطير الفراغ الناتج عن غياب القوى الأفريقية القادرة على نسج علاقات متشابكة مع العديد من دول القارة على قاعدة متعددة الأبعاد ومركبة القضايا، تشمل على مقاربات سياسية واقتصادية وأمنية.

حاولت تركيا خلق مصالح متبادلة، وعوامل جذب لم يغب عنها توظيف "الخطاب العاطفي"، والذي استبطن في واقعه تصور براجماتي يقوم على تحقيق المصالح الوطنية في إطار عملية بناء القدرات عبر التحرك على ساحات الجوار إن لم يكن جوار الجوار.

وقد عملت تركيا خلال حكم حزب العدالة والتنمية على تبني حزم مختلفة لتعظيم النفوذ من خلال التواجد المكثف في أرجاء أفريقيا لبناء علاقات متوازنة تحقق المصالح الاقتصادية، وتفتح أسواق رحبة للاستثمارات والتصدير (المنتجات)، والاستيراد (المواد الخام)، بما من شأنه تعزيز الحضور على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقد حاولت تركيا في هذا الإطار تشكيل ما يمكن تسميته "البديل من خارج القارة"، وذلك استغلالا لغياب القوى الأفريقية القادرة على تشكيل حالة وسيطة بين القوى الإقليمية من داخل القارة (الغائبة نسبيا)، والقوى الدولية (الحاضرة بكثافة) على مسرح عمليات القارة. والمحاولات التركية في هذا الإطار لا تشكل حالة استثنائية، وإنما مثلت في جوهرها استنساخا بأدوات مختلفة لسياسات إسرائيلية وإيرانية لتعظيم العلاقات مع دول القارة السمراء.

أولا: سمات وأبعاد العلاقة

تعددت سمات العلاقات التركية ـ الأفريقية، ما بين الاهتمام، وبين التجاهل النسبى، أو الاهتمام الثانوي، وذلك تبعا لاستراتيجيات الحكومات التركية، وتبدل أولويات السياسة الخارجية على مدى العقود الخالية وذلك على النحو التالى:

1) المد والجزر: تنظر تركيا إلى القارة الأفريقية باعتبارها لم تكن منعزلة عنها على مدى زمني يقارب القرون الخمسة، فقد امتدت جغرافيا الدولة العثمانية لتشمل العديد من دول القارة، كمصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، وأجزاء من الصحراء الكبرى، والقرن الأفريقى، وجزر البحر الأحمر. وبعد إعلان الجمهورية التركية المعاصرة عام 1923، حاولت تركيا نسبيا الحفاظ على خطوط التماس مع بعض دول القارة، وبحلول الستينيات أعادت الدولة التركية النظر في علاقتها مع دول الجوار، وذلك في إطار استراتيجيات تطوير علاقتها بالعديد من الدول في الشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية، وإفريقيا، وآسيا.

ومع ذلك لا يمكن إغفال طبيعة التوجهات التركية حيال الاندماج سياسيا واقتصاديا وأمنيا في المنظومة الغربية وانعكاساتها على كثافة التحركات التركية حيال دول القارة، حيث لم تشهد العلاقات تطورات فارقة، أو تحالفات قائمة على توثيق العلاقات بأشكالها المختلفة. فقد اقتصرت العلاقات على رمزية الاعتراف، وإقامة علاقات دبلوماسية مع توالي إعلان استقلال الدول الأفريقية. ورغم أن تركيا لعبت دورا نسبيا في تقديم المساعدات إلى بعض الدول الأفريقية على فترات متقطعة، إلا أن ذلك لم يعكس تحولا عاما في السياسات التي ظلت تتحاشى التدخل في النزاعات الأفريقية نظرا لتعقدها، وتماشيا مع الاتجاه العام السائد في السياسة الخارجية في تلك الفترة.

ومع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تغيرت تلك السياسة نسبيا، حيث أعلنت تركيا سياسة جديدة تجاه

أفريقيا قائمة على المساعدات، والتبادل الثقافي، والاقتصادي، وحفظ السلام، وقد ارتبط ذلك بطبيعة الديناميكية والسياسة متعددة الأبعاد التي انتهجها الراحل تورغوت أوزال، والذي حرص خلال تواجده في السلطة سواء كرئيس للوزراء، أو رئيس للدولة على إعادة توجيه سياسات تركيا الخارجية حيال المناطق المجاورة، والتي همشها الاندفاع التركي على نسج روابط التواصل مع القوى الغربية، والحرص المفرط على عدم التدخل في شئون الداخلية للدول الأخرى (انطلاقا من المبدأ الأتاتوركي "سلام في الداخل سلام في الخارج")، غير أن هذه السياسات تراجعت نسبيا خلال عقد التسعينيات، في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسى، جراء الحكومات الائتلافات الهشة، هذا إضافة إلي إعادة حصر اتجاه البوصلة التركية نحو الشمال.

وعلى الرغم من الحديث التركي المتكرر عن استراتيجيات تدعيم العلاقات التركية مع الدول الأفريقية، إلا إن ذلك لم يأت في إطار توجه عام إلا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك في سياق الرغبة في تحصيل شركاء إقليميين، وضمان مستوى معين من النفوذ داخل القارة الأفريقية، في إطار ما سماه داود أوغلو السياسة متعددة الأبعاد. وفي هذا الشأن، أعدت مستشارية التجارة الخارجية في تركيا بداية من عام 2003 "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"، وقد انعكس ذلك في مستوى العلاقات التركية مع العديد من دول القارة، خلال السنوات اللاحقة.

2) الدبلوماسية النشطة: شهدت العلاقات التركية الأفريقية بفعل الديناميكية التي أضفاها داود أوغلو على تحركات السياسة الخارجية في ميادين الجوار، خصوصا في المرحلة السابقة على انتقاله إلى منصب رئيس الوزراء. وبرزت في هذا الإطار الزيارات المتعددة التي قام بها الرئيس التركي السابق، عبد الله جول، إلى العديد من دول القارة، كمصر، وكينيا، وتنزانيا، والكاميرون والكونغو الديمقراطية، وغانا.

وتشير اتجاهات إلى أنه قبل عام 2008 لم يبق في أفريقيا أي دولة لم يزرها رئيس الجمهورية السابق عبد الله جول. وقد كان لافتا للنظر ما قاله الرئيس التركي السابق بشأن العلاقات مع دول أفريقيا، بقوله أن "تركيا أصبحت صوتا لأفريقيا، وستستمر في القيام بذلك، حيث تقوم بإظهار اهتماما بالغا بالمشاكل التي تعاني منها القارة، وأصبحت تركيا والدول الأفريقية بوضع كأنهم يكتشفون بعضهم من جديد". هذا فيما قام رجب طيب أردوغان، خلال عام 2014 بزيارة اثنتى عشر دولة أفريقية.

وفي يناير 2015 قام رجب طيب أردوغان، كرئيس للجمهورية، بزيارة إلى كل من جيبوتي، وأثيوبيا، والصومال، وأكد خلال زياراته على أهمية القارة الأفريقية، ورغبته في تعميق العلاقات مع دول القارة. وفي كلمته التي ألقاها في منتدى الأعمال التركي الجيبوتي، أكد الرئيس التركي أن دولته "دائما ما وقفت بجانب قارة أفريقيا، وستستمر في ذلك باعتبار أنها دولة تدرك جيدا حجم المشكلات في القارة السمراء، وحجم الإمكانات التي تتمتع بها"، مشيراً إلى أن علاقات تركيا بالدول الأفريقية شهدت قفزات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، موضحا أن دولته تتبنى في علاقاتها الأفريقية سياسة قائمة على استراتيجية تعميق تلك العلاقات بمرور الوقت، وفي كافة المجالات.

3) دبلوماسية المساعدات: استبقت تركيا دعوتها لعقد قمة تركية أفريقية في اسطنبول في أغسطس 2008 - حاولت بعد ذلك إضفاء الطابع الدوري عليها- من خلال مبادرة اقتصادية تضمنت تقديم مساعدات مالية مباشرة لبعض الدول الأفريقية بحدود 5.3 مليون دولار أمريكي، وأوضحت عبر سفارتها في الخرطوم من خلال بيان أصدرته السفارة في 16 أغسطس 2008، "أن هذه المساعدات التركية إنما تستهدف تقليل حدة الأوضاع الإنسانية في بعض الدول الأفريقية، والتي تشمل السودان وإثيوبيا بواقع 600 ألف دولار لكل منهما، تشاد والكونغو ٥٠٠ ألف دولار لكل منهما، كينيا ٤٠٠ ألف دولار، أوغندا ٣٠٠ ألف دولار، و٢٠٠ ألف دولار لكل من الصومال، ومدغشقر، وملاوي، وذلك ضمن إطار المساعدات المسجلة ضمن برنامج الأمم المتحدة للأغذية.

وكان للدولة التركية دور مهم في الوضع الصومالي منذ مطلع عام 2011؛ حيث ألقت التحركات التركية المكثفة، رسميا وشعبيا الضوء على معاناة الشعب الصومالي، وعملت على إقامة مشروعات بهدف تقديم المساعدة والعون للشعب الصومالي، وافتتحت تركيا سفارة لها في العاصمة مقديشو، وتعهد رئيس الجمهورية التركية، الذي زار الصومال ثلاث مرات، ببناء 10 آلاف وحدة سكنية، وأيضا ترميم ميناء مقديشو الدولي، وفي هذا الشأن أيضا استضافت تركيا المؤتمر "الصومالي الثاني" عام 2012 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وبمشاركة 57 دولة. وعقب اجتماع في إسطنبول عقدته منظمة التعاون الإسلامي، تعهدت تركيا بتقديم نحو350 مليون دولار مساعدات للصومال.

وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نموا في إسطنبول في الفترة ما بين 9 – 13 مايو 2011، عقد الثلاثي عبد الله جول، ورجب طيب أردوغان، وأحمد

داود أوغلو زهاء 27 لقاء ثنائيا مع نظرائهم من الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية. وتم في هذا المؤتمر الإعلان عن حزمة مساعدات سنوية بقيمة 200 مليون دولار اعتبارا من عام 2012 تخصص لمشاريع التعاون التقني، والبرامج، والمنح تقدم للدول المصنفة على قائمة الدول الأقل نموا، والتي تضم في سياقها 33 دولة أفريقية.

وقد وظفت تركيا في هذا السياق العديد من المنظمات التركية، كوكالة التنمية والتعاون الدولي TIKA، وهي وكالة حكومية تعمل في العديد في مجال التعاون الإنمائي، ويوجد لها مكاتب للتنسيق في ٢٠ بلدا من البلدان في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وتقدم المساعدات التنموية للدول من خلال مشاريعها وأنشطتها.

وقد تم فتح فروع للوكالة في العديد من دول القارة، من ضمنها مؤخرا: السودان، والسنغال، وإثيوبيا. ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها في أغلب الدول الأفريقية، ومن أهم الدول التي استفادت من تلك المساعدات: السودان، وإثيوبيا، وتشاد، والكونغو، وكينيا، وأوغندا، والصومال، ومدغشقر، وملاوى.

4) مأسسة العلاقات: طرحت وزارة الخارجية التركية ما يمكن تسميته بالخطة الإستراتيجية لتنمية التعاون مع كل من العالم العربي ودول أفريقيا. وتتمحور هذه الخطة حول تنمية التشاور السياسي مع زعماء دول المنطقتين العربية والأفريقية، وتفعيل حضور تركيا في المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، والسعي للحصول على صفة المراقب في هاتين المنظمتين، وذلك في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقات.

وقد وافق الاتحاد الأفريقي في عام 2003 على منح تركيا العضوية بصفة "مراقب"، وفي عام 2008 ارتفعت درجة هذه العضوية لمرتبة "شريك"، كما سمح لتركيا بالانضمام إلى أكبر مؤسسة مالية أفريقية ممثلة في البنك الأفريقي للتنمية.

وقد جاء ذلك في إطار محاولة لتحقيق مكاسب سريعة قبيل انعقاد القمة التركية الأفريقية في أغسطس 2008 بمدينة إسطنبول، والتي سبقها تنظيم مؤتمر اقتصادي وزاري ينظم مسألة المنح والمساعدات لبعض دول القارة، والذي عقد برعاية الرئيس التركي السابق عبد الله جول.

وقد جاء المؤتمر تحت شعار "التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك"، وذلك لوضع طريق لتطوير العلاقات بين تركيا وأفريقيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد استهدف من ذلك وضع آلية مؤسسية لتأطير العلاقات بين الجانبين، بما يخدم الإستراتيجية التركية المتعلقة بإدارة العلاقات مع القارة الأفريقية.

5) "الأبعاد الثلاثة": اعتمدت تركيا بعض الاستراتيجيات التي تقوم على تعزيز أواصر العلاقات المشتركة بعيدا عن الصيغ الدبلوماسية والسياسية، ففي عام 2005 أعلنت الحكومة التركية عن "عام أفريقيا في تركيا".

وهذه المبادرة دفعت بتصاعد أدوار جمعيات ومراكز للدراسات تهتم بالشؤون العربية والأفريقية في الساحة التركية، كما اتجهت تركيا إلى تنظيم فعالية تاريخ 25 مايو من كل عام تحت اسم "يوم أفريقيا".

كما توسعت أنقرة في توفير الدعم والتدريب المهني والفني والمنح الدراسية للمواطنين الأفارقة، بتمويل جزئي من القطاع الخاص التركي والمنظمات غير الحكومية. كما شارك العشرات من الدبلوماسيين الأفارقة فيما يطلق عليه "البرنامج التعليمي الدولي للدبلوماسيين الشباب"، الذي تنظمه الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة خارجية الجمهورية التركية منذ عام 1992.

واتجهت تركيا على جانب، إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال الدعوة لإنشاء "المنتدى الإعلامي التركي الأفريقي" الذي بدأ أعماله في العاصمة التركية أنقرة في ديسمبر 2011، ثم في مايو 2012، وذلك في محاولة للاستفادة من أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام لتعزيز صورة الشراكة الجديدة بين تركيا وأفريقيا، والتغلب على المعوقات التي تقف في طريقها.

وشارك في المنتدى الإعلامي التركي الأفريقي 250 عضوا وخبيرا من 54 دولة بالاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى عدد كبير من السياسيين والمسئولين في هذه البلدان وقادة رأي وخبراء اتصال وأكاديميين.

ومن بين الدول المشاركة بوفود وخبراء في مجال الإعلام مصر، والسودان، وتونس، وليبيا، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. وقد سبق ذلك قيام تركيا بدعوة بعض رجال الدين الأفارقة للقاء في إسطنبول عام 2006، والذي ضم ممثلين عن 21 دولة، بما أعطى مؤشرا على محاولة تركيا توظيف الدين في خدمة "قوتها الناعمة" في القارة الأفريقية، بما من شأنه أن يحقق المصالح القومية التركية.

وقد لعبت الأدوار الرئيسية في هذه المبادرات حركة الخدمة HIZMET، وذلك عبر جناحها الاقتصاد ممثلا في منظمة "توسكان" التركية، والتي تمثل رجال الأعمال والمستثمرين القريبين من فكر الحركة، ولدى المنظمة نحو خمسة آلاف رجل أعمال تركي يمتلكون استثمارات في أفريقيا. وتنظم "توسكان" لقاءات واجتماعات سنوية تضم رجال الأعمال ورؤساء الغرف التجارية في تركيا والدول الأفريقية.

ثانيا: أسباب الاهتمام التركي بأفريقيا

هناك العديد من الأسباب والمحركات التي وقفت وراء كثافة التحركات التركية حيال القارة الأفريقية، وذلك على النحو التالى:

1 - التحول من قوة إقليمية إلى دولية

اعتبرت تركيا أن بإمكانها أن تتحول من قوة إقليمية إلى قوة صاعدة دوليا عبر التحرك في مناطق الفراغ الاستراتيجي، سعيا لأن تشكل بديلا من خارج الأقاليم التي تتماس معها، وتنطلق نحوها عبر مبادرات عديدة، وقد اعتبرت تركيا أن من شأن ذلك أن يؤمن لتركيا حضورا دوليا، قد يوفر إمكانية الحصول على دعم دول القارة السمراء في المحافل الدولية، وهو ما تجسد في حصول تركيا على العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي بين عامي 2008 و2010، حيث وضح نمط تأثير التصويت من قبل الدول الأفريقية؛ حيث صوتت نحو ٥١ دولة لصالح تركيا، من أصل ٥٣ دولة أفريقية.

وقد ارتبط ذلك في واقع الأمر بإدراك أن التحول عن تلبية اشتراطات الاتحاد الأوروبي لنيل العضوية الصعبة، يتطلب بذل مجهودات كبرى لكي تتحول تركيا إلى قائد في ميادين متفرقة يأتي في مقدمتها الميدان الأفريقي، الذي يسمح لتركيا بتحقيق مكاسب سياسية وأمنية سريعة، فبمجهودات محدودة نسبيا، ومساعدات إنسانية ليست ضخمة يمكن جني عوائد ضخمة، ويتضح ذلك من خلال الإنجازات التي حققتها منذ أوائل عام 2005، ففي هذا العام حصلت على منصب مراقب في الاتحاد الأفريقي، وانضمت إلى البنك الأفريقي للتنمية، وفي عام 2008 استضافت تركيا قمة التعاون التركي الأفريقي الأولى، بمشاركة 49 دولة، وجاء ذلك تدعيما منها للعلاقات التركية الأفريقية، وأعلن الإتحاد الأفريقي في نفس العام أن تركيا تمثل "شريك استراتيجي".

وأسفر هذا التقارب عن افتتاح نحو 15 سفارة وقنصلية جديدة في الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية ومنها. تنزانيا، وساحل العاج، والكاميرون، وغانا، وأوغندا، ومالي، وأنجولا، ومدغشقر، وموزنبيق، وزامبيا، وذلك في مقابل ثماني سفارات لبعض دول جنوب صحراء أفريقيا في أنقرة، ومنها أثيوبيا، والسودان، وجنوب أفريقيا، والصومال، والسنغال، وارتفع عدد السفارات الأفريقية في تركيا فيما بعد إلى حوالي 20 سفارة، ووصل عدد السفارات التركية في أفريقيا إلى 39 سفارة، وقد ساهم ذلك في قدرة تركيا على إيصال التركي "أكمل الدين إحسان أغلو" ليتولي منصب الأمين العام في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2005 حتى عام 2014 بفضل تصويت عدد من الدول الأفريقية.

2 - مواجهة الخصوم

سعت تركيا عبر تعزيز علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية إلى إثبات الوجود، والقدرة على التحرك بمرونة ومبادرة، في مواجهة الدول التي تشهد علاقاتها معها توترات مكتومة بسبب مواقفها السياسية فيما يخص العلاقات الثنائية وملفاتها، أو في إطار إدارة روابطها مع بعض الدول التي تبدى تحفظات حيال منح أنقرة عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد عكس ذلك التصريحات التي نطق بها أحمد داود أوغلو حينما كان وزير الخارجية، حيث أشار إلى أنه على تركيا أن تتوسع في إنشاء سفاراتها في أفضل المواقع بالبلدان الأفريقية، مطالبا بأن يرفرف العلم التركي أينما رفع نيكولا ساركوزي (الرئيس الفرنسي السابق) رأسه في أفريقيا. وقد حاولت تركيا في هذا الإطار إثبات أنها قادرة على طرح نفسها بديلا مقبولا، بل ربما مفضلا عن "القوى الاستعمارية" السابقة في أفريقيا.

أوضحت هذه التصريحات أن ثمة محاولات تركية لخلق تيار مناهض لمنافسيها في أفريقيا، وتعطى علاقات تركيا بإثيوبيا مثالا واضحا بشأن رغبة أنقرة في محاصرة مصر عبر الجنوب، عبر تدعيم روابطها المختلفة مع أديس أبابا التي تشهد علاقاتها مع مصر صراعات مكتومة. وتحاول تركيا في هذا الشأن أن تقدم نفسها بصفة الشريك الاستراتيجي على الصعيدين الاقتصادي والأمني؛ حيث وقع البلدان اتفاقية للدفاع المشترك، تتضمن منظومة للدفاع الجوى والتكنولوجيا، وهو جزء من تعاون تركي إثيوبي وصل إلى 500 مليون دولار.

وقد صادق البرلمان الإثيوبي على اتفاقية التعاون الدفاعي التي تم إبرامها مع أنقرة في التاسع من مايو عام 2013، وتهدف أيضا لتدعيم التعاون بين البلدين في مجال الصناعات الدفاعية وتنص على تقديم تركيا دعما فنيا ولوجيستيا لإثيوبيا في سبيل زيادة قدراتها العسكرية. وقد أشارت تقارير إعلامية تركية إلى أن الاتفاقية تتضمن أيضا نقل التكنولوجيا في المجال الدفاعي بين البلدين، وتحديث القدرات العسكرية لإثيوبيا، وإقامة التعاون المتبادل بين شركات الصناعات الدفاعية بالبلدين.

وتعتبر تركيا المستثمر الأجنبي الأول في إثيوبيا، متفوقة بذلك على الصين والهند؛ حيث يبلغ حجم الاستثمارات التركية نحو 3 مليارات دولار، وتتركز في أديس أبابا نصف الاستثمارات التركية بالقارة السمراء، وحاليا يوجد بها 350 شركة تركية، دخلت منها 120 شركة في 2014، ويعمل بها أكثر من 500 ألف إثيوبي.

وقد أفضى الاهتمام التركي بالقارة الأفريقية إلى محاولة قوى أخرى إلى تحويل التنافس مع تركيا في هذا الشأن إلى تكامل نسبي، إذ عقد مسئولون أتراك مشاورات

مع مسئولين من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والسويد، والاتحاد الأوروبي بشأن التعاون في القارة الأفريقية، وقد اقترحت بعض الدول مثل فرنسا، أن تنفذ تركيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بعثات تجارية مشتركة في أفريقيا لمواجهة نجاح الصين في الاستحواذ على جانب كبير من الصفقات التجارية مع الدول الأفريقية.

3 - العوائد الاقتصادية:

استهدفت تركيا من خلال دعم علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية، وذلك عبر تعزيز المدخل الاقتصاد والتجاري؛ حيث أولت اهتماما لبناء ما تسميه "الجسر الدولي للتجارة بين تركيا وأفريقيا"، بما يضمن فتح آفاق أرحب للاستثمارات التركية، وفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات التركية.

ويجمع تركيا مع الدول الأفريقية نحو 29 اتفاقية لرفع حجم صادراتها نحو الدول الأفريقية إلى 4 أو 5 مليارات دولار سنويا.

كما تسعى أنقرة لرفع حجم استثماراتها في الدول الأفريقية من خلال تقديم مصرف أكسيم التركي (Turkish EXIMBANK) قروضا للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم التي تهدف إلى نقل التقنيات الصناعية التركية إلى هذه الدول، والمساهمة في عمليات التدريب الميداني للفنيين الأفارقة. وتدرس تركيا حاليا تطوير آليات لتأمين إقامة تعاون مصرفي مباشر فيما بينها والدول الأفريقية، وتخطط في الوقت ذاته لافتتاح مراكز تجارية في عدد من العواصم الأفريقية بهدف التعريف بالمنتجات التركية.

وتوصلت تركيا إلى اتفاقية تجارة حرة مع العديد من الدول الأفريقية، وفي إطار التفاوض مع دول أخرى، وتستهدف من ذلك تعزيز القدرة على اختراق السوق الأفريقية، وإغراقها بالمنتجات التركية الرخيصة. يرتبط ذلك على جانب آخر، بكون أفريقيا تعد حاليا من أكثر القارات من حيث ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

وبحسب معطيات صندوق النقد الدولي، فإن 10 دول أفريقية تقع على لائحة الدول الـ 64 الأسرع نموا في عام 2014. وعلى مستوى التبادل التجاري فقد وصل حجم بين تركيا ودول أفريقيا إلى 24 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014، بينما كانت 3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2002.

ومن ثم يمكن القول، إن الدولة التركية تنظر إلى القارة الأفريقية من زوايا متعددة منها: السياسي والاقتصادي والأمني والاستراتيجي، وتسعى إلى تكامل هذه الزوايا لتصوغ مقاربة متكاملة تسعى من خلالها لتدعيم العلاقات مع العديد من القوى الأفريقية لتحقيق أهداف مركبة تخدم المصالح التركية الخاصة بتعزيز النفوذ والتمدد الدولي سعيا من ناحية لاستباق القوى الإقليمية المنافسة (إيران - إسرائيل)، التي باتت تمتلك استراتيجيات واضحة حيال القارة السمراء، ومن ناحية أخرى لامتلاك أوراق ضغط غير تقليدية في مواجهة بعض القوى الإقليمية من داخل القارة مثل مصر، وهو الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الاستراتيجيات والنظريات الحاكمة للتحرك المصري سواء في الفضاءات التركية التقليدية (وسط آسيا ومنطقة بحر قزوين)، أو في تلك غير التقليدية، وعلى رأسها القارة الأفريقية، وذلك لملأ الفراغات التى تتحرك فيها الدولة التركية، ومن ثم إفشال الأطروحات الخاصة بـ"البديل التركي" ■

السياسة الإيرانية فى أفريقيا

سها إسماعيل محمد

باحثة فى العلوم السياسية بمركز البحوث الإفريقية - جامعة القاهرة



تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال تبنى سياسات خارجية - مثيرة للجدل- إلى تأكيد نفوذها، والبحث المتواصل عن حلفاء للدعم، وذلك من أجل كسر العزلة التى فرضتها عيلها الولايات المتحدة، والقوى الغربية الكبرى لتحجيم طموحها النووي، ومعاقبتها على تحديها علنا السياسات الأمريكية، والغربية.

يثير تحليل السياسات الإيرانية تجاه دول القارة الأفريقية عدة تساؤلات وذلك فى ضوء المستجدات التى طرأت على علاقة إيران بالغرب والولايات المتحدة، لا سيما وأن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية لوقت طويل كانت تتم فى ضوء العلاقة المتوترة على خلفية البرنامج النووى الإيرانى وعلى حدود وطبيعة دورها المنبثق من خصوصية توجهات نظام الحكم فى إيران منذ الثورة، والذى اجتهد فى مراكمة أوراق ضغط خارجية من أجل تخفيف وطأة الضغوط والحصار المفروض عليه، وقد كانت إفريقيا بحكم موقعها الجغرافى وفرص الاستثمار السياسى والاقتصادى الذى تقدمه للقوى الباحثة عن النفوذ ساحة مهمة دعمت إيران فيها وجودها وتأثيرها.

أولا: ركائز السياسة الإيرانية تجاه إفريقيا

تميزت إستراتيجية إيران تجاه الدول الأفريقية بعدة محددات رئيسية؛ ألا وهي:

1- كسب الدعم والتأييد الدبلوماسى فى المؤسسات الدولية بشأن برنامجها النووى مثل: مجلس الأمن فى الأمم المتحدة، مجلس المحافظين فى وكالة الطاقة الذرية، حركة عدم الانحياز، الاتحاد الأفريقي.

2- تأمين إمدادات معدن اليورانيوم لتطوير واستكمال البرنامج النووى الإيرانى.

3- البحث عن قواعد وتحالفات مع الدول الأفريقية الساحلية لتمكين البحرية الإيرانية من توفير قواعد استراتجية فى القارة تمكنها من تنفيذ استراتيجياتها ومد خطوط التواصل مع حلفائها الإقليميين كحزب الله وحركة حماس والحوثيين فى اليمن.

4- تأمين نشاطاتها التجارية والاقتصادية غير الرسمية، وربما غير المشروعة خاصة ما يتردد عن نشاطات حزب الله فى أفريقيا، وإمداد الحركات المتمردة فى القارة بالأسلحة والاتصال بهم.

5- نشر المذهب الشيعى إن أمكن، لكن إيران فى حالة وجود تعارض بين الدعوة ومكاسبها الإستراتيجية فإنها تولى مكاسبها السياسية والاقتصادية أولوية أكبر.

6- تأمين التعاون فى مجال الطاقة ، وتخفيف وطأة العقوبات فيما يتعلق بتصدير النفط.

ثانيا: حدود حركة إيران فى إفريقيا

من الملاحظ فى ضوء الركائز السابقة أن إيران تتحرك نحو إفريقيا على النحو التالى:

1- شرق إفريقيا: سعت إيران فى تلك المنطقة لكسب النفوذ من خلال عمليات علنية وسرية، فالبحرية الإيرانية (تجارية أو عسكرية)، تحتفظ بوجود مكثف فى دول أفريقية رئيسية فى إقليم القرن الأفريقى ومنطقة البحر الأحمر، بحيث يمكن لإيران استخدام موانئ تلك الدول ومواقعها لدعم إستراتيجيتها الإقليمية، وهذه الدول تعد بمثابة حلفاء للنظام الإيراني، وهذه الدول هى: السودان حيث يعد ميناء بورت سودان محطة لتهريب الأسلحة لحماس فى غزة وللحوثيين فى اليمن، أما كينيا فتشهد تعاون متبادل فى مجال الطاقة والنفط والكهرباء والبنية التحتية، والتكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى أهمية ميناء مومباسا، الذى يعد منطقة تجارة أسلحة، وتجنيد للشباب، ومدخل لشرق وجنوب أفريقيا، أما أريتريا فعملت إيران على تقوية الروابط الاقتصادية والاستثمارات الزراعية والتعدينية، وذلك فى مواجهة تمدد

الدور الإسرائيلى على مشارف البحر الأحمر، كما تمكنها تلك العلاقات من الاستفادة من ميناءى عصب ومصوع، وبخصوص تنزانيا هناك روابط اقتصادية وتعاون استراتيجي، وتقوم تنزانيا بتيسير بيع النفط الإيرانى من خلال ميناء زنزبار، بالإضافة إلى التعاون العسكرى فى ميناء دار السلام 2014، وأخيرا تعد الصومال تربة خصبة لتجنيد الجهاديين، وإرسال وتهريب أسلحة لحوثيى اليمن.

2- غرب إفريقيا: فى السنوات الأخيرة كان هناك توجه إيرانى قوى لمد نفوذها نحو غرب إفريقيا. نخص بالذكر نيجيريا رغبة فى الدعم الدبلوماسى من خلال مقعدها فى وكالة الطاقة الذرية، ومقعدها غير دائم فى مجلس الأمن، وتستفيد إيران من نفوذ حزب الله وانتشار المذهب الشيعى فى شمال نيجيريا، بجانب الاستفادة من ميناء لاجوس، كمرفأ لتهريب الأسلحة، وكما شرعت إيران فى تقوية الروابط الاقتصادية، والتعاون فى مجالات عدة مع نيجيريا وهى: التعدين، والصناعة، والنفط، والهندسة، والتكنولوجيا النووية). أما النيجر لها أهمية خاصة كونها أنتجت 4,518 طن من اليورانيوم عام 2013، وتعد أكبر منتج فى أفريقيا، وفى ظل توتر العلاقات بين فرنسا والنيجر فيما يتعلق باستغلال يوارنيوم النيجر، اتجهت إيران لتقديم ادعمها للنيجر فى مجال التعليم والزراعة مقابل الحصول على اليورانيوم، كما تستفيد إيران من نفوذ حزب الله فى سراليون وساحل العاج.

3- شمال إفريقيا: بالانتقال إلى منطقة شمال أفريقيا فقد حدثت انفراجة فى العلاقة بين إيران ومصر فى عهد الإخوان المسلمين، وتم تبادل الزيارات ولأول مرة منذ عهد الرئيس السادات، وعرضت إيران على مصر قرضا لحل المشكلة الاقتصادية الخطيرة، بالإضافة إلى توقيع مذكرة بين البلدين، لتعزيز القطاع السياحى فى مصر، فضلا عن قيام إيران بتهريب الأسلحة من السودان لحماس عبر استخدام الأراضى المصرية فى عهد الإخوان، وبعد الإطاحة بنظام الإخوان فى مصر منذ يونيو 2013، توترت العلاقات من جديد، وتم وقف العمل باتفاق السياحة والسفر مع إيران، أما الجزائر فقد دعمت دبلوماسياً الموقف الإيرانى النووي، وبحثت سبل التعاون الاقتصادى والسياسى والثقافي، وزيادة اتفاقات التعاون التعددية والثنائية، بالإضافة إلى تبادل زيارات بين مسئولين رفيعى المستوى فى 2004، 2007، 2010.

وخلال اجتماع بين الجزائر وإيران فى 7 ديسمبر 2014، تم التأكيد على الحاجة لمزيد من التوسع فى زيادة حجم التبادل التجاري، وتوثيق الروابط الاقتصادية. كما صرح رئيس أكبر شركة إيرانية لصناعة السيارات فى 5 يناير 2015 "The Iran-Khodro Company" أن تونس هى بوابة إيران لسوق أفريقيا فى مجال صناعة السيارات.

4- منطقة الجنوب الأفريقي: تمثل جنوب أفريقيا أغنى دولة أفريقية فى القارة، وهى ذات أهمية اقتصادية، بالإضافة إلى عضويتها فى مجموعة بريكس BRICS، وتلعب دورا فى على المستوى الدولى، وقد تم استئناف تجارة النفط بين جنوب أفريقيا وإيران فى سبتمبر 2014. بالإضافة إلى مالاوى التى أنتجت 1,132 طن من اليورانيوم، وتعد المنتج الثالث على مستوى أفريقيا، وبالتالى فى أغسطس 2014 تم الإعلان عن فتح سفارة مالاوى فى طهران. وناميبيا التى أنتجت 4,323 طن من اليورانيوم، وتعد المنتج الثانى فى أفريقيا، وتمتلك إيران حصة 15% من منجم روسنج لليورانيوم فى ناميبيا، أكبر منجما، وقد فشلت عقوبات الأمم المتحدة فى التأثير سلبا على نصيب إيران من المنجم، وفى هذا السياق أعيد فتح سفارة إيران فى ناميبيا 2013 بعد انقطاع دام 16 سنة، كما تم تعزيز الروابط الاقتصادية، والتجارية.

ونذكر أن العام 2015 شهد تبادل زيارات على مستوى رفيع بين مسئولين إيرانيين ومسئولين أفارقة، لتعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى بحث سبل التعاون فى مجالات الطاقة والبنية التحتية.

وفى سياق التوجه الإيرانى نحو إفريقيا صرح نائب وزير خارجية إيران فى 6 يناير 2015 بأن بلاده على أتم الاستعداد لإمداد الاتحاد الأفريقى بالإنجازات العلمية والتكنولوجية فى آخر 35 سنة، وذلك خلال اجتماع مع مفوض الاتحاد الأفريقى للموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا فى طهران. وخلال المؤتمر الآسيوي-الأفريقى فى جاكرتا فى 22 أبريل 2015 تناول الرئيس الإيرانى حسن روحانى قضايا الإرهاب، والاستقرار العالمى والبرنامج النووى الإيراني، والتطورات الإقليمية. وفى هذا السياق اقترح الرئيس مبادئ للعمل العالمى ضد العنف والتطرف 1- ينطلق المفهوم الأساسى للتصدى للإرهاب من احترام حق الحياة لكل فرد. 2- عدم تبرير القتل باسم الأديان المقدسة. 3- التعرف على أسباب لجوء الشباب للجماعات الإرهابية، وأخذ معايير مخلصة لحل المشاكل الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، لمنع تنامى ثقافة العنف وتحجيم الإرهاب من استغلال الموقف. 4- إيقاف قنوات الدعم المالى، والسياسى، والاستخباراتى للإرهاب. فيما أكدت وزارة الخارجية لجنوب أفريقيا فى 11 مايو 2015 على حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وأشارت الخارجية إلى دور إيران البناء فى حركة عدم الانحياز NAM، وعقد نائب وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والأفريقية فى 29 مايو 2015 اجتماعات منفصلة

مع مسئولين رفيعى المستوى شاركوا فى مؤتمر منظمة التعاون الإسلامى OIC فى الكويت. كما دعا سفير جنوب أفريقيا فى إيران فى 31 مايو 2015 لمشاركة الخبرة الإيرانية فى مجال الطاقة المتجددة، وتمت الإشارة إلى منطقة جنوب خرسان باعتبارها منطقة حيوية فيما يتعلق بالطاقة المتجددة.

وإن دلت تلك المؤشرات على شيئ فهى تدل على السعى المتواصل لتعزيز العلاقات الإيرانية الأفريقية من قبل الطرفين، رغم وجود عدة توترات، أو ضغوط قد تدفع ببعض الدول الأفريقية إلى تخفيف علاقاتها نتيجة ضغوط خارجية غربية، تسعى لتحجيم الطموح الإيرانى خاصة قدراتها النووية فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إلا أننا نجد إيران تثابر وبإصرار على تجديد العلاقات الأفريقية، وجذب الدول الأفريقية للتعاون فى كافة المجالات.

ثالثا: الغرب وإيران وإفريقيا

الواقع أن علاقة إيران بالغرب لم تكن مباراة صفرية لصالح الغرب، كما لم يكن مشهدا مألوفا حينما قرر الغرب الجلوس على مائدة المفاوضات بنية التوصل إلى اتفاق نووى، والتحضير لرفع العقوبات الاقتصادية فى حالة التزام إيران بالاتفاق.

وفى هذا السياق نشير إلى أنه فى منتصف يوليو 2015 تم التوصل لاتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا بشأن القدرات النووية الإيرانية. ويرى البعض أن الدافع المعلن لدى الولايات المتحدة، ومعها حلفاؤها الأطلسيون الثلاثة: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، هو الحيلولة دون إنتاج إيران لسلاح نووى، غير أنه كانت هناك دوافع اقتصادية ظهرت فى تسابق شركات الدول الأطلسية منذ ما يقرب من ثلاث سنوات على زيارة إيران وحجز أماكن لها فيها، ثم زيارة نائب المستشارة، ووزير الاقتصاد الألمانى لطهران غداة توقيع الاتفاق، وزيارة وزير الخارجية الفرنسى لها لدى نهاية شهر يوليو، هو الذى كان الأكثر تشددا فى التفاوض مع إيران، والإعلان عن دعوة الرئيس الإيرانى لزيارة فرنسا فى شهر نوفمبر القادم. وتعكس تلك الهرولة عن اتساع المجال أمام إيران لتصبح فاعلا مؤثرا فى المنطقة والإقليم، ومن ثم قد تعزز مكانته ودورها، لا سيما أن الاتفاق يتيح لها استثمارات ووفورات اقتصادية وسياسية لمتابعة نشاطها الإقليمي ومن ضمنه نشاطها على الساحة الأفريقية.

ويعتبر البعض أن الاتفاق النووى مع إيران هو الترجمة الدقيقة لملامح الشرق الأوسط والمنطقة ككل فى النظام العالمى الجديد، الذى لا تنفرد فيه دولة واحدة، أو مجموعة محددة من الدول بالسيطرة عليه، وهو ترجمة لانتشار القوة فى النظام العالمى، وعدم تركزها فى مجموعة محددة من الدول، أو فى إقليم معين. حيث شاءت الدول الكبرى خارج الإقليم أن تعترف بصعود قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، وأن تبرم معها صفقة مرضية للطرفين، تتنازل بمقتضاها إيران مؤقتا عما نسب إليها من رغبة فى امتلاك السلاح النووى مقابل تطبيع شبه كامل لعلاقاتها مع الدول الغربية تحديدا لتتساوى فى ذلك بعلاقاتها مع كل من روسيا والصين. وهذه الدول لا تعترف بإيران كمجرد دولة فى الشرق الأوسط، ولكن باعتبارها واحدة من أهم دوله.

ومن ثم يتبين لنا تمتع إيران بجاذبية اقتصادية وتكنولوجية، أثرت بشكل إيجابى على الشرعية الدولية التى اكتسبتها من خلال حرص الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على التفاوض معها، والوصول إلى اتفاق بشأن القدرات الإيرانية النووية، وتصدرت إيران وبرنامجها النووى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، فهل ينعكس ذلك على توجهات إيران تجاه إفريقيا؟.

بلا شك إيران لا تمتلك نفس الموارد الاقتصادية والدبلوماسية والإنسانية التى تملكها القوى الدولية الرئيسية الأخرى التى تهتم بأفريقيا، وهما: الولايات المتحدة، والصين واليابان والهند... وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأفريقية ترحب بالعروض الإيرانية لتعزيز العلاقات الاقتصادية، فمن غير المرجح أنها سوف تساند طهران إذا كان هذا الدعم قد يحمل خطورة جدية على علاقاتها بالقوى الكبرى. فضلا عن أن تجارة إيران السرية للسلاح، وعلاقاتها المعقدة مع الميلشيات المسلحة تؤثر سلبا وتعقد علاقاتها مع دول القارة. بالإضافة إلى طموحات إيران الاقتصادية الأفريقية مقيدة بالفوضى الاقتصادية الداخلية، والضغوط الخارجية من العقوبات.

لكن هناك اتجاهات تحكم مستقبل علاقة إيران بإفريقيا، وهى بالأساس مرتبطة أولا بمستقبل إفريقيا الواعد كساحة للاستثمار الاقتصادى والتبادل التجارى، وثانيا بالتغيير الذى قد يطرأ على توجهات السياسة الإيرانية نتيجة تغيير موقف إيران على المستوى الإقليمى والدولى، فالانتقال من حالة الحصار والصراع إلى حالة التعاون والانفراج قد تدفع إيران إلى تعزيز استثماراتها التعاونية فى المجالات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية من أجل تكريس حقيقة كونها قوة إقليمية ذات تأثير، وليست قوة إقليمية تثير المشاكل وتسعى لنقل معركتها خارج الحدود ■

مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية

Al-Ahram Center for Social and Historical Studies

6 221121 003099
09215

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر